

المملكة المغربية



مشروع نجاعة الأداء

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون
المالية

2019

فهرس

4	الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....
5	1. تقديم موجز الاستراتيجية.....
6	2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019.....
7	3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج.....
8	4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....
15	5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج.....
16	6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....
19	ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....
23	الجزء الثاني : تقديم البرامج.....
24	برنامج 130 : دعم وقيادة.....
24	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
25	2. مسؤول البرنامج.....
25	3. المتدخلين في القيادة.....
25	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
42	برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية.....
42	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
43	2. مسؤول البرنامج.....
44	3. المتدخلين في القيادة.....
44	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
65	برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك.....
65	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
65	2. مسؤول البرنامج.....
65	3. المتدخلين في القيادة.....
65	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
69	برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية.....

69	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
69	2. مسؤول البرنامج.....
69	3. المتدخلين في القيادة.....
69	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
75	برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية.....
75	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
75	2. مسؤول البرنامج.....
75	3. المتدخلين في القيادة.....
75	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
80	برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة.....
80	1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....
80	2. مسؤول البرنامج.....
81	3. المتدخلين في القيادة.....
81	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
86	الجزء الثالث : محددات النفقات.....
87	1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....
87	أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....
89	ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان.....
90	2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.....

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

تضطلع وزارة الاقتصاد والمالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والجبائية للدولة إضافة إلى تدبير المالية الخارجية ومراقبة المؤسسات العمومية والخصوصية، كما تسهر على الرفع من المستوى التدبيري لعمليات التحصيل والإنفاق العمومي، بالإضافة الى مواكبة عمل الحكومة في قيادة وتتبع الأوراش الكبرى للإصلاحات قصد تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة في كل المجالات.

وضمن سعي الوزارة الدائم إلى التحسين المستمر والارتقاء المتواصل في الأداء، قامت الوزارة بوضع استراتيجية عمل ممتدة ما بين الفترة 2017-2021، والتي تعد بمثابة خارطة طريق فعلية تمت ترجمتها الى برامج عمل على صعيد مديريات الوزارة.

وتستمد هذه الاستراتيجية أسسها ومبادئها من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب العرش وذكرى ثورة الملك والشعب ومن دستور المملكة بالإضافة الى القانون التنظيمي لقانون المالية .

ومن خلال هذه الاستراتيجية، عملت الوزارة على ترسيخ المبادئ والقيم الدستورية الخاصة بالقطاع لاسيما تلك المتعلقة بترسيخ الحكامة الجيدة وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وتقييم السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تبني رؤية شاملة متوسطة الأجل الغاية منها تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من القيام بدورها الفعال في مجال الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا ترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة.

وحرصا منها في الانخراط الفعلي في البرنامج الحكومي الرامي إلى مأسسة المساواة بين الجنسين ومقاربة النوع الاجتماعي، فقد قامت الوزارة بتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات الإدارية التي تسهر على تقديمها عبر وضع وتفعيل التدابير والإجراءات المرتبطة بتبسيط المساطر وتعزيز شفافية المرفق العمومي من أجل نجاعة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إضافة إلى ذلك، فقد انخرطت الوزارة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030 وذلك من خلال اعتماد تدابير ومؤشرات تتمحور حول تحقيق الاهداف الرامية الى اعتماد مقاربات بيئية ملائمة وتدبير وتثمين النفايات، بالإضافة الى تطوير الاستعمال المثالي للفاعلين العموميين لوسائل النقل.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية لسنة 2018
الموظفون	2 271 926 000	2 313 465 000	1,83
المعدات والنفقات المختلفة	373 640 000	373 640 000	-
الاستثمار	184 153 000	184 153 000	-
المجموع	2 829 719 000	2 871 258 000	1,47

• جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	
	مشروع قانون المالية لسنة 2019	مشروع قانون المالية لسنة 2019	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2019	تحويلات أو دفعات	مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2019
الموظفون	2 313 465 000					
المعدات والنفقات المختلفة	373 640 000	90 000 000	-			
الاستثمار	184 153 000	6 500 000	6 500 000			
المجموع	2 871 258 000	96 500 000	6 500 000	5 545 000 000	-	8 506 258 000

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

• جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2019)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	البرامج
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين		
1,92	52 249 020	97 803 900	2 313 465 000	2 417 139 879	دعم وقيادة
-19,78	12 832 910	14 224 000	-	33 727 000	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
-	34 660 600	82 551 470	-	117 211 965	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
1,97	21 415 670	68 666 810	-	88 341 573	تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
-0,72	50 684 000	86 629 820	-	138 313 844	تعينة وتحصيل الموارد الجبائية
3,12	12 310 800	23 764 000	-	34 984 739	تدبير الملك الخاص للدولة
1,47	184 153 000	373 640 000	2 313 465 000	2 829 719 000	المجموع

• جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

نفقات الموظفين	البرامج
2 313 465 000	دعم وقيادة
-	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
-	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
-	تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
-	تعينة وتحصيل الموارد الجبائية
-	تدبير الملك الخاص للدولة

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 130 : دعم وقيادة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
1 080 000	150 000	930 000	الدفاع القضائي
2 561 000	950 000	1 611 000	تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية
146 411 920	51 149 020	95 262 900	تدبير الموارد

- جدول 5: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
100 000	100 000	-	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
5 400 000	5 400 000	-	تقوية القدرات ودعم الشراكة
1 000 000	1 000 000	-	الدراسات والهندسة والابتكار البيداغوجي

- جدول 6: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

الحسابات المرصدة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج		
1 000 000		تخفيضات واستردادات
4 260 000		إعانة للهينات ذات الطابع الثقافي والرياضي
810 000		إعانة للمنظمات ذات الطابع الصحي
65 167 500		نفقات غير موزعة
29 762 500		إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في منح الإعانات
599 000 000		دعم أئمة

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

• جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
4 006 000	600 000	3 406 000	ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة
12 005 910	7 812 910	4 193 000	دعم السياسة الميزانية
3 320 000	1 720 000	1 600 000	دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية
7 725 000	2 700 000	5 025 000	تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية

- جدول 8: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	
1 225 000 000	إدماج مقارنة النوع الاجتماعي
1 100 000 000	المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية
9 800 000	منح المساعدات
150 000 000	المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص ذوي الاحتياجات
-	تخفيضات واستردادات
565 200 000	دفعات لفائدة النساء
500 000 000	دفعات لفائدة الأطفال
675 000 000	مساهمات
-	تجهيز المركز الإستشفائي محمد السادس بمراكش
-	بناء المركز الاستشفائي بأكادير
-	تجهيز للمركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة
-	بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط
-	بناء المركز الاستشفائي بطنجة
-	استرجاع الضمانات المودعة
400 000 000	نفقات غير موزعة
-	إعانات و مساعدات مالية على شكل سلف مخول لشركات الأمين
400 000 000	دفعات
-	برامج ومشاريع التنمية المدرجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

• جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
86 788 070	24 943 600	61 844 470	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
4 200 000	4 200 000	-	تبسيط المبادلات
-	-	-	برنامج التعاون المغربي الأوروبي ميذا
26 224 000	5 517 000	20 707 000	محاربة الغش الجمركي

• جدول 10 : ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
32 800 000	-	32 800 000	ظروف العمل واستقبال المرتفقين
-	-	-	تبسيط المبادلات
14 200 000	-	14 200 000	محاربة الغش الجمركي
-	-	-	نفقات غير موزعة

برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

• جدول 11 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
2 520 000	2 520 000	-	تدبير المائيات المحلية والتحصيل
28 383 034	9 395 670	18 987 364	الإنتاجية وظروف العمل
54 079 446	7 000 000	47 079 446	تنفيذ نفقات الدولة
5 100 000	2 500 000	2 600 000	مسك المحاسبة العمومية

• جدول 12: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
43 000 000	-	43 000 000	دعم المهام
-	-	-	دراسات عامة
-	-	-	إدخال المعلومات
-	-	-	تجديد حضيرة السيارات
-	-	-	تهينة و ترميم البنيات
-	-	-	إتمام بناء المركب الإداري بحي الرياض
-	-	-	نفقات غير موزعة
-	-	-	الربائد

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

• جدول 13 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
79 026 036	29 810 008	49 216 028	جودة الخدمة
58 287 784	20 873 992	37 413 792	الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

• جدول 14 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
18 693 900	4 399 000	14 294 900	ظروف العمل
17 380 900	7 911 800	9 469 100	دعم تدبير الملك الخاص للدولة

• جدول 15: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

الحسابات المرصدة لأهم خصوصية	
247 761 800	برنامج الإنجازات العقارية بالخارج
-	نظام المعلومات المتعلق بتسيير الملك الخاص للدولة
-	نفقات غير موزعة
18 238 200	الأحكام القضائية و القرارات الإدارية
266 000 000	عمليات مختلفة
11 000 000	مصاريف متعلقة بتدبير و تصفية الأملاك المخزنية
2 000 000	تجهيز الأملاك المخزنية
423 000 000	اقتناءات عقارية
-	بناء إقامات في ملك الدولة
6 000 000	دراسات متعلقة بإنجاز العقارات
2 000 000	أشغال كبرى للبنىات التي هي في ملك الدولة
20 000 000	إرجاعات
310 000 000	دفعات
3 000 000	تعويضات
1 500 000	إرجاع وتسوية الديون
500 000	تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

• جدول 16: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

المجموع	الميزانية العامة		الجهات
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
446 576 918	149 520 588	297 056 330	المصالح المشتركة
12 406 668	2 379 438	10 027 230	جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
19 216 118	11 253 000	7 963 118	جهة الشرق
11 271 502	2 670 000	8 601 502	جهة فاس - مكناس
14 629 474	4 505 704	10 123 770	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
558 300	-	558 300	جهة بني ملال - خنيفرة
30 627 338	8 296 670	22 330 668	جهة الدار البيضاء- سطات
8 753 465	1 600 600	7 152 865	جهة مراكش - أسفي
465 000	300 000	165 000	جهة درعة - تافيلالت
7 521 617	970 000	6 551 617	جهة سوس - ماسة
1 042 000	687 000	355 000	جهة كلميم - واد نون
4 674 600	1 920 000	2 754 600	جهة العيون-الساقية الحمراء
50 000	50 000	-	جهة الداخلة - واد الذهب
557 793 000	184 153 000	373 640 000	المجموع

6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات

- جدول 17: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2019	قانون المالية للسنة 2018	
2 485 822 000	2 401 759 534	2 313 465 000	-	2 271 926 000	نفقات الموظفين
381 123 164	377 376 400	373 640 000	-	373 640 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
195 367 918	189 677 590	184 153 000	-	184 153 000	نفقات الاستثمار
3 062 313 082	2 968 813 524	2 871 258 000	-	2 829 719 000	المجموع

- جدول 18 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2019	قانون المالية للسنة 2018	
96 500 000	96 500 000	96 500 000	-	96 500 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
5 545 000 000	5 545 000 000	5 545 000 000	-	5 345 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
-	-	-	-	2 180 190 000	الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية

• جدول 19 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) حسب البرامج

الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2019	قانون المالية للسنة 2018	
					السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
27 909 095	27 371 026	27 056 910	-	33 727 000	الميزانية العامة
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
3 800 000 000	3 800 000 000	3 800 000 000	-	600 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
120 982 138	119 077 355	117 212 070	-	117 211 965	الميزانية العامة
47 000 000	47 000 000	47 000 000	-	42 000 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-	-	-	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
92 766 897	91 411 618	90 082 480	-	88 341 573	الميزانية العامة
43 000 000	43 000 000	43 000 000	-	43 000 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-	-	-	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					تعينة وتحصيل الموارد الجبائية
142 141 735	139 700 638	137 313 820	-	138 313 844	الميزانية العامة
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

-	-	-	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					تدبير الملك الخاص للدولة
40 378 794	39 668 764	36 074 800	-	34 984 739	الميزانية العامة
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
1 045 000 000	1 045 000 000	1 045 000 000	-	1 045 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
					دعم وقيادة
2 638 134 423	2 551 584 123	2 463 517 920	-	2 417 139 879	الميزانية العامة
6 500 000	6 500 000	6 500 000	-	11 500 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
700 000 000	700 000 000	700 000 000	-	3 700 000 000	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
مؤشر 1.1.1.130 : نسبة ولوج النساء للتكوين	مؤشر 1.1.130 : نسبة الولوج إلى التكوين	هدف 1.130 : تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين	130 : دعم وقيادة مسؤول البرنامج : السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية
	مؤشر 2.1.130 : عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي	هدف 2.130 : تحسين ادارة الأجهزة المكتبية	
	مؤشر 1.2.130 : نسبة النجاعة المكتبية	هدف 3.130 : تجميع نظم المعلومات وضمان توافرها	
	مؤشر 1.3.130 : نسبة توفر النظم المعلوماتية	هدف 4.130 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	مؤشر 1.4.130 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	هدف 5.130 : التحكم في النفقات اللوجستكية	
	مؤشر 1.5.130 : نسبة النجاعة اللوجستكية	هدف 6.130 : تطوير نموذجية الفاعلين العموميين في مجال التنقل	
	مؤشر 2.5.130 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها	هدف 7.130 : تعميم المناهج البيئية بالإدرات العمومية	
	مؤشر 1.6.130 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإيكولوجية	هدف 8.130 : تطوير الطلب العمومي مستدام ومسؤول	
	مؤشر 1.7.130 : نسبة البناءات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع	هدف 9.130 : تسجيل المؤسسات العمومية في منطق تدبير وتثمين النفايات	
	مؤشر 1.8.130 : نسبة المشتريين المركزيين المدربين على الاقتناء الإيكولوجي	هدف 10.130 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة	
	مؤشر 1.9.130 : نسبة البناءات العمومية المعتمد فيها نظام الفرز		
	مؤشر 1.10.130 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها		

	مؤشر 1.11.130 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة	هدف 11.130 : تحسين معدل الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة	
	مؤشر 1.12.130 : نسبة تغطية الأجهزة الخاضعة لرقابة المفتشية العامة للمالية و التي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر	هدف 12.130 : الاسهام في تحسين التدبير العمومي.	
	مؤشر 2.12.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التنزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد		
	مؤشر 3.12.130 : نسبة جودة المساعدة على اتخاذ القرار		
	مؤشر 1.1.115 : معدل توثيق المؤشرات	هدف 1.115 : تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المدبرين	115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية مسؤول البرنامج : السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية.
	مؤشر 1.2.115 : عدد النساء الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي	هدف 2.115 : تعزيز التماسك الاجتماعي للنساء في وضعية الهشاشة	
	مؤشر 1.3.115 : عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي	هدف 3.115 : إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	
	مؤشر 1.4.115 : نسبة الفتيات المتخلى عنهن والتي تم التكفل بهن من طرف العصابة المغربية لحماية الطفولة	هدف 4.115 : دعم حماية الطفولة	
	مؤشر 1.1.5.115 : حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة	هدف 5.115 : تحسين و تطوير أدوات تمويل الخزينة	
	مؤشر 1.5.115 : بنية دين الخزينة حسب نوعية الدين (الداخلي والخارجي)		
	مؤشر 2.1.5.115 : حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة		
	مؤشر 2.5.115 : المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة		
	مؤشر 3.5.115 : المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب		

	مؤشر 4.5.115 : سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ		
	مؤشر 1.6.115 : الفرق في التوقعات		
	مؤشر 2.6.115 : عدد ملخصات السياسات المنجزة	هدف 6.115 : دعم التحليل الماكرو إقتصادي	
	مؤشر 1.7.115 : عدد الدراسات المنجزة	هدف 7.115 : تحسين تحليل التنافسية الاقتصادية المجالية والقطاعية	
	مؤشر 1.8.115 : عدد السياسات الافريقية المنجزة	هدف 8.115 : دعم مسلسل الاندماج الأفريقي للمغرب	
	مؤشر 1.9.115 : عدد الدراسات المنجزة	هدف 9.115 : تحسين التحليلات المرتبطة بالاندماج الاجتماعي	
	مؤشر 1.10.115 : عدد الدراسات المنجزة	هدف 10.115 : تحسين التحليلات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	
	مؤشر 2.10.115 : عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		
	مؤشر 1.11.115 : n-1 حصة ميزانيات المؤسسات و المنشآت العامة المدروسة من طرف لجنة الميزانية و المعتمدة في المجلس الاداري قبل دجنبر من السنة	هدف 11.115 : تحسين حكامه قطاع المؤسسات والمنشآت العامة	
	مؤشر 1.1.116 : مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى	هدف 1.116 : تبسيط المساطر بهدف تسهيل المبادلات	116 :
	مؤشر 1.2.116 : المداخل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية	هدف 2.116 : ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة	تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك
	مؤشر 1.3.116 : متوسط مدة معالجة الشكايات وطلبات المعلومات	هدف 3.116 : 3 : تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية	مسؤول البرنامج : السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

	مؤشر 1.1.117 : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية	هدف 1.117 : تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية	117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
	مؤشر 2.1.117 : المداخل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة	هدف 2.117 : تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم	مسؤول البرنامج : الخازن العام للمملكة.
	مؤشر 1.2.117 : عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها	هدف 3.117 : ترشيد مسلسل تنفيذ و مراقبة نفقات الدولة	
	مؤشر 1.3.117 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات	هدف 4.117 : تحسين مسك محاسبة الدولة من طرف المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة	
	مؤشر 1.4.117 : أجل الدفع المحاسبي		
	مؤشر 1.1.118 : عدد إجراءات الإرشاد الضريبي	هدف 1.118 : تحسين جودة الخدمات و تشجيع المواطنة الجبائية	118 : تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية
	مؤشر 2.1.118 : النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم	هدف 2.118 : تحديث الإدارة و تحسين جودة الخدمات	مسؤول البرنامج : المدير العام للضرائب
	مؤشر 1.2.118 : نسبة المساطر الإلكترونية	هدف 3.118 : تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم	
	مؤشر 1.3.118 : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)	هدف 1.119 : تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار و التجهيزات العمومية	119 : تدبير الملك الخاص للدولة
	مؤشر 1.1.119 : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون	هدف 2.119 : حماية الملك الخاص للدولة	
	مؤشر 1.2.119 : تحفيظ الملك الخاص للدولة	هدف 3.119 : تحديث و تحسين الحكامة	
	مؤشر 1.3.119 : تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملك الدولة (نسبة الإنجاز %)	هدف 4.119 : تثمين الملك الخاص للدولة	
	مؤشر 1.4.119 : إيرادات و عائدات الملك الخاص للدولة		مسؤول البرنامج : مدير أملاك الدولة.

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 130 : دعم وقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يساهم برنامج "دعم وقيادة" بشكل أفقي في تنفيذ برامج الوزارة المتعلقة بمهامها ووظائفها، كما يتكلف بمهام الدعم. تتبنى استراتيجية برنامج "دعم وقيادة" على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: يتعلق هذا المحور بتدبير الموارد الواردة في التوجهات الاستراتيجية ويرتكز على النقط التالية:

تهدف سياسة التدريب إلى الحفاظ على المهارات الفردية والجماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية والعمل على تطويرها . وتقوم منهجية التكوين على ثلاثة مبادئ:

1. تكوين يستجيب لاحتياجات حقيقية؛
2. تكوين في خدمة النجاعة؛
3. تكوين مركز وذو جودة

- تحسين تخطيط الموارد البشرية، عبر إعطاء دينامية جديدة للمخطط المدير للموارد البشرية الخاص بالوزارة، وذلك بتحسين الممارسات التدييرية وتنمية ثقافة تدييرية مشتركة داخل وزارة الاقتصاد والمالية، وتنشيط التديبير التوقعي للأفراد عن طريق وضع الأسس اللازمة لتديبير توقعي عملي للأفراد والكفاءات، ودعم الوظائف المهدة وتديبير المخاطر المرتبطة بالوظائف الحساسة، وكذا وضع نهج استباقي ومخطط لمواكبة إعادة انتشار أمثل للموظفين؛
- تحسين الوعاء العقاري للوزارة من خلال تنفيذ استراتيجية عقارية تهدف إلى ترشيد النفقات المتعلقة بالبناء والتهيئة وتحديد أنماط مشتركة للاستقبال واللجوء مع تقوية نظام الربائد؛
- ضمان عمل مركز البيانات الذي يعتبر هيكل حيوي يستخدم لاستضافة الانظمة المعلوماتية لمديريات الوزارة وكذا تطوره من حيث البنية التحتية، الشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- ضمان عمل وتطوير نظام المعلومات الخاص بتديبير الموارد (البشرية، المالية، اللوجستية، ...) مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الحاجيات المهنية وهذا بهدف تحسين الكفاءة التنظيمية.
- تسليط الضوء على التكنولوجيات الجديدة واستكشافها من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها المديريات : تحويل الهياكل مع التكنولوجيا وإيجاد حلول لتحديات المطروحة.
- تصميم وتنفيذ سياسة صيانة البنى التحتية التقنية والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن نظم المعلومات الإدارية.
- تصميم وتنفيذ سياسة أمنية للبنية التحتية والانظمة المعلوماتية وسلامتها من خلال :
 - تطوير إطار الحكامة الجيدة للامن المعلوماتي؛
 - تحديد نقط الضعف المرتبط باستخدام التكنولوجيات؛
 - ضمان حماية نظام المعلومات من الهجمات والتهديدات الامنية التي يمكن أن تعرض استدامة أنشطة الوزارة؛
 - تنفيذ والتحقق من صحة المنظومة والأدوات والإجراءات الأمنية؛
 - تحسين أداء الانظمة المعلوماتية حسب مستوى الأمن المطلوب.

المحور الثاني : الدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات يهدف هذا المحور الى تأمين الدفاع عن مصالح الدولة أمام مختلف المحاكم الوطنية والدولية وتعزيز دور الوكالة القضائية للمملكة في الوقاية من المنازعات.

وتشمل مهمة الدفاع، تدبير منازعات الدولة بكافة أنواعها : المنازعات الإدارية والجنائية والتجارية والمدنية. أما مهام الوقاية من المنازعات فتشمل بالخصوص المساطر الحبية والاستشارات والدراسات القانونية.

ولأداء المهام المشار إليها، حددت الوكالة القضائية للمملكة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة أساسا في وضع استراتيجية مندمجة لتدبير المنازعات، وخفض الأثر المالي للمنازعات على ميزانية الدولة، ودعم المهام المتعلقة باسترجاع صوائر الدولة والأموال المختلسة، وضبط مسطرة اللجوء الى الطرق البديلة لفض المنازعات، وتقوية دور المؤسسة في مجال الوقاية من المنازعات والمخاطر القانونية.

المحور الثالث : يتعلق بالتنقيح والتدقيق وتقييم السياسات العمومية وينبني هذا المخطط على الركائز التالية :

- تطوير مهام تدقيق نجاعة الأداء و تقييم السياسات و البرامج العمومية ؛
- تقوية مهام التنقيح والتدقيق ذات العلاقة بالمداخل العمومية ؛
- الاسهام في الوقاية من الفساد عبر توطيد التعاون مع مختلف الشركاء المعنيين؛
- تعزيز القوة الإقتراحية للمفتشية العامة للمالية من خلال إنجاز دراسات وأبحاث؛
- تطوير نظام لتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية؛
- العمل على إجراء تقييم سنوي لنظام استقبال المرتفقين و مستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل مصالح الوزارة ؛
- مواصلة الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية و نظيراتها بالدول الإفريقية.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الوكالة القضائية للمملكة والمفتشية العامة للمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.130: تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين

المؤشر 1.1.130 : نسبة الولوج إلى التكوين

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة	
2021	45	45	44	43	40	40	%	المؤشر نسبة الولوج إلى التكوين
2021	45	45	44	43	40	38	%	نسبة ولوج النساء للتكوين

توضيحات منهجية

- يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين. وبالرغم من مشاركته في عدة تكوينات، لا يحتسب المستفيد إلا مرة

مصادر المعطيات

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

حدود ونقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التدريب العسكري الأساسي المنظم من قبل إدارة الجمارك. يدل هذا المؤشر بشكل عام على نسبة تغطية موظفين وزارة الاقتصاد والمالية من خلال التدريب. إلا أنه لا يدل على التفاوت في الولوج إلى التكوين حسب فئة الموظفين والجنس والعمر والجهة...

تعليق

يجب مراقبة هذا المؤشر اعتباراً للتغيرات التي عرفها على مدى السنوات الخمس الماضية.

المؤشر 2.1.130 : عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	125	25	25	25	25	25	%

■ توضيحات منهجية

يحتسب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد المستفيدين من التكوين

■ مصادر المعطيات

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يعكس أهمية الجهود المبذولة من طرف الوزارة في مجال تطوير الكفاءات بخصوص " ميزانية النوع الاجتماعي " لفائدة القطاعات الوزارية الأخرى

■ تعليق

الهدف 2.130: تحسين ادارة الأجهزة المكتبية

المؤشر 1.2.130 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	3 500	3 200	2 500	0	0	2 500	2019

توضيحات منهجية

طرق حساب هذا المؤشر:

البيسط: مجموع النفقات المكتبية بما يشمل خصوصا شراء الحواسيب (أجهزة الكمبيوتر)، المطبعيات، المستهلكات وتكاليف الصيانة.

المقام: عدد الأجهزة المكتبية

مصادر المعطيات

بالنسبة لكل سنة الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:

- صفقات مشتركة لشراء الأجهزة (الحواسيب والمطبعيات) واللوازم المكتبية.
- وتكلفة صيانة المعدات والأجهزة المكتبية للإدارة المركزية خلال السنة المعنية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر

لحساب هذا المؤشر، لا تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف الولوج الى شبكة الانترنت إيواء الانظمة المعلوماتية.

تعليق

التطور التكنولوجي المتعلق بالأجهزة المكتبية (الحواسيب والمطبعيات) و تغيير صرف الدولار عوامل تؤثر في ثمن الشراء.

الهدف 3.130: تجميع نظم المعلومات وضمان توافرها

المؤشر 1.3.130 : نسبة توفر النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	99,30	99,42	99,50	-	-	99,50	2019

توضيحات منهجية

الطريقة المعتمدة لحساب هذا المؤشر هي:

- يقيم هذا المؤشر مدى توافر نظم المعلومات لدى المستخدمين النهائيين والمسيرين.
- يحتسب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

مصادر المعطيات

- المعلومات المجمعة والمحللة في إطار عملية رصد أنشطة نظم المعلومات.
- استعمال تقنيات وبرمجيات من تجميع معلومات حول الأجهزة المعلوماتية بطريقة دقيقة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

لحساب هذا المؤشر لا تؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية بين الثامنة ليلا والسابعة صباحا فيما يخص الأنظمة المهنية المستعملة من طرف المستخدمين

تعليق

المدد المخصصة للقيام ببعض عمليات الصيانة أو تحيين نظم الأجهزة والآليات يتم برمجتها ولا تأخذ بعين الاعتبار لاحتساب هذا المؤشر

الهدف 4.130: تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.4.130 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2,32	2,34	2,27	2,12	2,03	2	2022

■ توضيحات منهجية

طريقة احتساب المؤشر:

البسط : مجموع المديرين : هم الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية و التكوين بالوزارة.

المقام : عدد المدارين: العدد الكلي بجميع مديريات الوزارة

■ مصادر المعطيات

- قسم الموارد البشرية/ مديرية الشؤون الادارية والعامّة.
- المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية (جسر)

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

تطور مؤشر فعالية تدبير الموارد البشرية يجب أن تتبع منحى متجها نحو الانخفاض، وذلك انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بالوزارة ،على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاوله لوظائف تدبير الموارد البشرية و التكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة، علما ان الاستثمارات على مستوى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية يجب أن يكون لها أثر على عدد الأفراد المزاولين لهذه الوظيفة.

الهدف 5.130: التحكم في النفقات اللوجستكية

المؤشر 1.5.130 : نسبة النجاعة اللوجستكية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/شخص	3171.46	3 005	2 900	2 750	-	2 750	2020

■ توضيحات منهجية

اعتماد هذا المؤشر تم عبر تقييم مختلف النفقات اللوجستكية الخاصة بالإدارة المركزية، ارتباطاً بعدد المزاويلين بها.

النفقات المأخوذة بعين الاعتبار هي:

- تكاليف لوازم المكتب، الطبع و العتاد المعلوماتي؛
- تكاليف صيانة و إصلاح عتاد المكتب؛
- تكاليف الشحن و النقل؛
- قيمة الاستيفاء السنوي المرتبطة بعتاد المكتب.

■ مصادر المعطيات

بالنسبة لكل سنة الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي :

- - صفقات الشراء المشترك لمعدات واللوازم المكتبية؛
- تكلفة صيانة المعدات المكتبية للإدارة المركزية خلال السنة المعنية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

حساب هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف اللوجستكية المرتبطة بمطبعة الإدارة المركزية.

■ تعليق

المتوخى هو أن يأخذ هذا المؤشر طابعا مستقرا أخذاً بعين الاعتبار الخيارات الاستراتيجية للوزارة الرامية إلى التحكم في

نفقات التسيير و في الآن نفسه تحسين ظروف و مناخ العمل.

ويعتمد هذا المؤشر على برنامج العمل التالي:

- مراجعة الحصص و المعايير المعتمدة في منحها؛
- التخطيط الاستباقي لعمليات التحويل و التنقل بين مختلف بنىات الإدارة المركزية؛
- الرفع من مستوى جودة المنقولات المقتناة من أجل تمديد فترة صلاحيتها.

المؤشر 2.5.130 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	36	40	46	50	48	48	2021

■ توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر العدد السنوي المبرمج لعمليات تحديث وإعادة تأهيل المباني الإدارية، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم وتيرة تجديد وتحديث المباني الإدارية (عدد عمليات إعادة التأهيل المنجزة سنويا بالنسبة للمواقع التي تستلزم أشغال التهيئة أو الترميم أو التوسعة).

■ مصادر المعطيات

تقرير تتبع تنفيذ الميزانية

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار فقط المشاريع المنجزة في إطار الصفقات العمومية

■ تعليق

تهدف هذه العملية إلى تحديث مواقع العمل وتأهيلها على صعيد مختلف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بغية تحسين ظروف العمل والاستقبال

الهدف 6.130: تطوير نموذجية الفاعلين العموميين في مجال التنقل

المؤشر 1.6.130 : نسبة السائقين المدربين على القيادة الإلكترونية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	90	90	60	30	-	-	%

توضيحات منهجية

كيفية الحصول على المعطيات الأساسية المستخدمة في الحساب

- البسط: عدد السائقين المدربين في القيادة البيئية؛
- المقام: إجمالي عدد السائقين

مصادر المعطيات

البيانات متوفرة على مستوى نظام المعلومات

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

الهدف 7.130: تعميم المناهج البيئية بالإدرات العمومية

المؤشر 1.7.130 : نسبة البنائيات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	50	50	30	15	-	-	%

■ توضيحات منهجية

تعداد المعطيات عن المباني التي تعتمد نظاماً آلياً لإيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلاً ، وفي العطلات وفي عطل نهاية الأسبوع.

■ مصادر المعطيات

تعداد المعطيات عن المباني التي تعتمد نظاماً آلياً لإيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلاً ، وفي العطلات وفي عطل نهاية الأسبوع.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

بعض المباني غير مستعدة بعد لهذا النهج البيئي

■ تعليق

الهدف 8.130: تطوير الطلب العمومي مستدام ومسؤول

المؤشر 1.8.130 : نسبة المشتريين المركزيين المدربين على الاقتناء الإلكتروني

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	90	90	60	30	-	-	%

توضيحات منهجية

- معطيات عن تدريب المشتريين العامين في مجال التنمية المستدامة
- كيفية الحصول على المعطيات الأساسية المستخدمة في الحساب
- البسط : عدد المشتريين المدربين في مجال التنمية المستدامة،
- المقام : إجمالي عدد المشتريين

مصادر المعطيات

المعطيات متوفرة على مستوى نظام المعلومات

حدود ونقاط ضعف المؤشر

تعليق

الهدف 9.130: تسجيل المؤسسات العمومية في منطق تدبير وتثمين النفايات

المؤشر 1.9.130 : نسبة البنائات العمومية المعتمد فيها نظام الفرز

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	100	100	50	20	-	-	%

■ توضيحات منهجية

معطيات عن المباني التي نفذت نظام الفرز كيفية الحصول على البيانات الأساسية المستخدمة في الحساب :

- البسط: عدد المباني العامة التي نفذت نظم الفرز؛
- المقام: عدد المباني العامة

■ مصادر المعطيات

تعداد المعطيات المتعلقة بالمباني التي وضعت نظام الفرز

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

بعض المباني غير مستعدة حاليا لهذا النهج البيئي

الهدف 10.130: تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة

المؤشر 1.10.130 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	38	38	38	38,50	39	40	2022

توضيحات منهجية

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد النسبة المئوية للفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين أمام القضاء و بين المبالغ المحكوم بها فعلا . و يتيح هذا المؤشر إمكانية تقييم الانعكاس المالي للدعاوى القضائية المقامة في مواجهة الدولة.

مصادر المعطيات

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة تأمين الدفاع عن الدولة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة SIGILE

حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية والتي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل: تجاوب الشركاء، طبيعة الملفات و درجة تعقيدها، والمرحلة التي تدخلت الوكالة القضائية للمملكة في الملف،

كما تجدر الإشارة إلى صعوبة تقييم الكلفة المالية لبعض أصناف المنازعات التي تتكف بها الوكالة القضائية للمملكة (مثل الدعاوى المرتبطة بإلغاء مقررات إدارية أو الدعاوى المتعلقة بالمنازعات العقارية، أو الدعاوى المتعلقة بتسوية الوضعية الادارية للموظفين).

تعليق

الهدف 11.130: تحسين معدل الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

المؤشر 1.11.130 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2022	65	64	63	63	62	62	%

توضيحات منهجية

يسمح هذا المؤشر بتحديد النسبة التي تمثلها الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم لفائدة الدولة بالمقارنة مع مجموع الأحكام الصادرة والتي تكون الدولة طرفاً فيها. ويهم هذا المؤشر الملفات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة مهمة الدفاع عن الدولة أمام المحاكم.

مصادر المعطيات

- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة تأمين للدفاع عن الدولة؛
- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة SIGILE؛

حدود ونقاط ضعف المؤشر

يرتبط هذا المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم بها مثل: تفاعل الشركاء، طبيعة الملفات ومدى تعقيدها

تعليق

الهدف 12.130: الاسهام في تحسين التدبير العمومي.

المؤشر 1.12.130 : نسبة تغطية الأجهزة الخاضعة لرقابة المفتشية العامة للمالية و التي تعتبر معرضة لنسبة مرتفعة من المخاطر

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	35	37	40	40	40	2021

توضيحات منهجية

يتم احتساب مؤشر القياس بناء على عدد المهام المنجزة باعتماد المقاربة المبنية على المخاطر نسبة إلى الأجهزة التي تدخل ضمن اختصاصات المفتشية العامة للمالية والمعرضة لنسبة معتدلة أو مرتفعة من المخاطر بحكم تدبيرها

مصادر المعطيات

لتحديد قيمة المؤشر تعتمد المفتشية العامة للمالية على نظام لقياس المخاطر يغطي جميع الأجهزة التي تدخل ضمن مجال اختصاصها (الإدارات العمومية والمؤسسات والشركات العمومية و الجماعات الترابية و كذا الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي)

حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن هذا المؤشر لا يمكن لوحده قياس نجاعة عمل المفتشية العامة للمالية وذلك لكون تدخلاتها قد تطورت أساسا نحو الافتحاص والإدلاء بالتوصيات التي تهدف إلى تحسين التدبير.

تعليق

تم اختيار هذا المؤشر بالنظر، لكون المفتشية العامة للمالية بحكم المهمة التي احدثت من اجلها والتي تتعلق بحماية المال العام، تعمل على تحديد الأجهزة المعرضة لنسبة معتدلة أو مرتفعة من المخاطر و التي تؤثر على منجزاتها و تدبيرها المالي والمحاسبي. وتعمل المفتشية العامة للمالية بناء على برمجة تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات البشرية المتاحة على تغطية الأجهزة المشار إليها وذلك إما عن طريق مهام افتحاص التدبير أو انجاز التحريات وإجراء تحقيقات وذلك لتحليل الاختلالات و اقتراح التوصيات التي من شأنها تحسين حكامه و تدبير هذه الأجهزة

المؤشر 2.12.130 : نسبة التوصيات ذات الأولوية التي كانت موضوع متابعة التنزيل بعد استنفاد مسطرة حق الرد

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	93	95	97	97	2021

توضيحات منهجية

يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد التوصيات التي تم تنفيذها أو التي هي في طور التنفيذ أو التي تم إرسال تذكير بضرورة تنفيذها، من طرف المفتشية العامة للمالية، بعد انتهاء مسطرة حق الرد المنصوص عليها في الظهير المشار إليه اعلاه مقارنة بالعدد الإجمالي للتوصيات ذات الأولوية المقترحة من طرف المفتشية العامة للمالية الواردة في مصفوفات التوصيات ذات الأولوية.

مصادر المعطيات

يتم استخراج المعطيات عن طريق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير المهام الخاص بالمفتشية العامة للمالية (SIGEM)، وكذا بالاعتماد على بيانات متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر

لتحسين هذا المؤشر، وضعت المفتشية العامة للمالية مسطرة خاصة بتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية وفي هذا الصدد، تنجز المفتشية العامة للمالية تقرير تركيبي سنوي يرفع لوزير الاقتصاد والمالية.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه إذا تبين أن الأجهزة المفتحصة تتلأ أو تتباطأ في تنزيل التوصيات ذات الأولوية والتي تمت الموافقة عليها، فإن المفتشية العامة للمالية لا يمكن إلا ان تقوم بإعادة تذكير المؤسسات المعنية بضرورة العمل وبجمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنزيل التوصيات وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تتأثر نجاعة أداء المفتشية العامة للمالية بهذا الخصوص.

تعليق

تروم المفتشية العامة للمالية من خلال هذا المؤشر جعل تنفيذ التوصيات ذات الأولوية رافعة من أجل تحسين التدبير العمومي من جهة و كما يعبر عن ارادة الهيئة لإرساء جسر للتواصل مع الأجهزة الخاضعة للافتحاص قصد ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

المؤشر 3.12.130 : نسبة جودة المساعدة على اتخاذ القرار

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	97	97	95	92	-	-	%

توضيحات منهجية

ينطبق هذا المؤشر على المهام الأخرى غير تلك التي تخضع لمسطرة حق الرد السالفة الذكر، لاسيما مهام الدراسة و التقييم و المساعدة و المشورة. وفي هذا الصدد، تجب الإشارة إلى اللجوء المضطرد و المتزايد لخبرة و تجربة المفتشية العامة للمالية و لاسيما من طرف مختلف مديريات الوزارة و من شركاء القطاع العام لأجل إنجاز المهام التي من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار و إبداء الرأي و الاستشارة و المواكبة و الدراسات.

يتم تقدير هذا المؤشر من خلال تقييم جودة التقارير و المذكرات المعدة في شأن المساعدة على اتخاذ القرار من طرف الشركاء طالبي المهام و ءان لم يتوفر فبناء على مذكرة التقييم المعدة من قبل لجنة التتبع و الجودة بالمفتشية العامة للمالية و لهذه الغاية، ستمنح درجة تقييم تتراوح ما بين 1 إلى 3 بالتطابق مع مستوى الجودة الذي تم تحقيقه (1 مرضي نسبيا - 2 مرضي - 3 مرضي جدا).

و يتم احتساب المؤشر السنوي بأخذ بعين الاعتبار مجموع الأشغال المصنفة في المستويين مرضي و مرضي جدا بالنسبة لمجموع الأشغال المنجزة خلال السنة التي تم تنقيطها و التي ستمكن من قياس مستوى النجاعة المحقق برسم السنة.

مصادر المعطيات

تقييم الشركاء طالبي المهام او مذكرات التقييم المعدة من قبل اللجنة الخاصة

حدود و نقاط ضعف المؤشر

مخاطر عدم موضوعية تقييم الشركاء حيال نتاج المهام المنجزة و المسؤوليات التي يمكن ان تترتب عنها

تعليق

يترجم هذا المؤشر التوجه الاستراتيجي للمفتشية العامة للمالية الذي يهدف الى تعزيز دور هذه الهيئة كقوة اقتراحية في المساعدة على اتخاذ القرار

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يقوم برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" بتجميع الوسائل المخصصة لدعم السياسات الميزانية وتقنين القطاع المالي وتدبير الخزينة والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية وكذا تدبير محفظة الدولة و مراقبة المقاولات العمومية.

وتبني استراتيجية هذا البرنامج على أربعة محاور هي:

المحور الأول يتعلق بدعم السياسة الميزانية من أجل توفير ظروف مواتية لخلق نمو قوي ومستدام وشامل وذلك عبر:

- تحسين صيرورة الميزانية عبر تكثيف الجهود الرامية لتوفير هوامش من الميزانية لفائدة الاستثمار العمومي لتعبئة التمويلات الخارجية ولتشجيع اللجوء لاستخدام التمويل الابتكاري؛
- مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة وذلك من خلال وضع استراتيجيات قطاعية والمساهمة الفعلية في صياغة إصلاحات هيكلية؛
- تدعيم نجاعة التدبير العمومي عبر التنزيل الفعلي للقانون التنظيمي لقانون المالية واختيار أفضل المشاريع المقترح استفادتها من التمويل العمومي.

المحور الثاني:

يهم الحرص على التوازنات الماكرواقتصادية وتحسين شروط التمويل الاقتصادي وخلق مناخ أعمال مناسب وذلك من خلال:

- تحديد شروط التوازنات الماكرواقتصادية والمساهمة في تحقيقها؛
- تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الخزينة، تدبير ديون الخزينة، تمويل عجز ميزان الأداءات و تمويل الإصلاحات الهيكلية وكذا مشاريع المؤسسات العمومية؛
- مواصلة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات التمويل للقاء ليين الاقتصاديين، وكذا من أجل الرقي بهذا القطاع إلى المعايير المعمول بها دوليا

:

المحور الثالث : يتعلق بمهام المساعدة في اتخاذ القرار فيما يخص السياسة الاقتصادية والمالية بهدف تقوية وتتبع وتقييم السياسات العمومية وذلك عبر الأهداف التالية:

- تقييم الآثار المجالية وكذا العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من التفاوتات المجالية ووضع الاندماج الجهوي ارتباطا بالتنمية الاقتصادية. وستقوم كذلك بتحليل عميق للجوانب المختلفة المرتبطة بمحددات التنافسية القطاعية بالمغرب
- تطوير مجموعة من أدوات التحليل من أجل مقارنة الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية، وإطلاق دراسات جديدة من أجل تقييم آثار إعادة التوزيع (impacts redistributifs) للسياسات المالية والضريبية.

- خلق برنامج استراتيجي من أجل دراسة مسألة التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال دراسة الإمكانات القطاعية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتتبع الاستراتيجي للاقتصاديات الإفريقية الرئيسية وتقييم الآثار الاقتصادية لمنطقة التبادل الحر الإفريقية.
- تطوير بنك المعطيات MANAR-Stat من خلال وضع قاعدة بيانات مفصلة تضم جل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتعلقة بكل دول إفريقيا، بالإضافة إلى مواصلة تطوير آليات وأدوات تحليل الظرفية والتوقع ودراسة الآثار. كما ستجعل المديرية من وضع نظام للتواصل الرقمي مشروعاً مهيكلاً يهدف إلى تثمين عمل المديرية.
- عبر إطلاق برنامج عمل استراتيجي بشأن تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المغربي، وذلك عن طريق وضع أول نموذج في هذا المجال (GEMMES)، مع إيلاء اهتمام خاص لآثار الإجهاد المائي والقضايا ذات الصلة.

المحور الرابع يتعلق بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمثل فاعلاً أساسياً في نموذج النمو للمغرب كما يدل على ذلك التطور المستمر لكل من الاستثمارات ورقم المعاملات والقيمة المضافة ومجموع الأصول و مؤشرات نشاطها العملياتي. كما ستظل هذه الهيئات تلعب دور القاطرة في تطوير البنيات التحتية الأساسية وفي التنمية المجالية. ويتم السعي وراء تحسين أداء المؤسسات والمقاولات العمومية نظراً لأثره على تكاليف الإنتاج فيما يتعلق بتوفير المرافق العمومية وتعزيز تغطية البلاد من حيث البنيات التحتية المرتبطة بالطاقة والطرق السيارة والنقل السككي والموانئ والمطارات... وكل ذلك في خدمة الاستثمار.

وتتم بلورة وانجاز اصلاحات بارزة تهدف الى تعزيز دور هذه المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تسريع انجاز برامجها الاستثمارية وتحسين أداءها وأسلوب حكامتها وكذا جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وفي هذا الصدد تم انجاز العديد من الاوراش والتي تهم :

تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية ودعم نجاعة المراقبة المالية من خلال :

- تحيين ميثاق الممارسة الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تعزيز المنهجية التعاقدية؛
- تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تدعيم التدقيق الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تسريع أوراش التنميط المحاسباتي ومهنة المحاسبة؛
- إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية من أجل تأطير أحسن لدور الدولة المساهمة.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية.

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية المنشآت العامة والخصوصية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.115: تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المديرين

المؤشر 1.1.115: معدل توثيق المؤشرات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	100	100	95	92	88	85	%

■ **توضيحات منهجية**

نمط الاحتساب

يتم احتساب معدل توثيق المؤشرات عن طريق قسمة مجموع المؤشرات المضمنة باستثناء تلك التي في طور الإنشاء على مجموع المؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات. ويعتبر المؤشر موثقاً عندما تقدم الجداول المرتبطة به على الأقل 4 معطيات محددة (منها على الأقل معطى متعلق بالإنجاز و اخر بالتوقع) .

■ **مصادر المعطيات**

مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية و المؤسسات.

نظام البرمجة الميزانية " e-budget 2 " .

■ **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يجب أن يتم الدفع بمعدل توثيق المؤشرات نحو الارتفاع . مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توافر بعض المؤشرات يأتي بعد إعداد مشاريع نجاعة الأداء ، مع الإشارة إلى عدم إمكانية توثيق المؤشرات المنشأة حديثاً.

■ **تعليق**

تطور المؤشر يدل على المجهودات المبذولة من طرف القطاعات الوزارية و المؤسسات من أجل توثيق المؤشرات.

الهدف 2.115: تعزيز التماسك الاجتماعي للنساء في وضعية الهشاشة

المؤشر 1.2.115 : عدد النساء الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2020	125 000	0	125 000	110 000	95 000	80 262	عدد

■ توضيحات منهجية

العدد الاجمالي للنساء الأرامل والحاضنات لأطفالهن اليتامى والمستفيدات من الدعم المباشر في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

■ مصادر المعطيات

الوزارة المكلفة بالتنمية الاجتماعية و الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يتم دفع الاعانة عن طريق الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، لفائدة النساء الأرامل المؤهلات للاستفادة من البرنامج والحاضنات لأطفالهن اليتامى.

الهدف 3.115: إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية

المؤشر 1.3.115 : عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	10	23	28	33	38	38	2021

توضيحات منهجية

عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت مؤشرات وأهداف مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي على مستوع مشاريع نجاعة الأداء.

مصادر المعطيات

مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

مواكبة القطاعات الوزارية من اجل إدماج بعد النوع الاجتماعي في ميزانيها وذلك من خلال الدعم التقني المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي.

الهدف 4.115: دعم حماية الطفولة

المؤشر 1.4.115 : نسبة الفتيات المتخلى عنهن والتي تم التكفل بهن من طرف العصبة المغربية لحماية الطفولة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	68	68	63	59	55	0	%

■ توضيحات منهجية

عدد الفتيات المتخلى عنهن على العدد الاجمالي للأطفال المتخلى عنهم واللواتي تم التكفل بهن من طرف العصبة المغربية لحماية الطفولة.

■ مصادر المعطيات

العصبة المغربية لحماية الطفولة.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

الاعانات المرصدة لفائدة العصبة المغربية لحماية الطفولة من أجل المساهمة في مصاريفها للتكفل بالأطفال المتخلى عنهم.

الهدف 5.115: تحسين و تطوير أدوات تمويل الخزينة

المؤشر 1.5.115 : بنية دين الخزينة حسب نوعية الدين (الداخلي والخارجي)

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة	
	-	0	-	-	-	-	%	المؤشر بنية دين الخزينة حسب نوعية الدين (الداخلي والخارجي)
	-	-	-	-	-	77,90	%	حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة
2021	-	-	-	-	-	22,10	%	حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة

توضيحات منهجية

يتم احتساب المؤشر الفرعي 1.1. بقسمة حجم الدين الداخلي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم احتساب المؤشر الفرعي 2.1. بقسمة نسبة حجم الدين الخارجي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.

يتم التأثير على مؤشراتنجااعة الأداء المشار إليها أعلاه عن طريق التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية التي تهدف إلى الرفع من نجاعة تدبير الدين، ولكن تتأثر أيضا بالعوامل الخارجية المتعلقة بتطور الإطار الماكرو اقتصادي وظروف التمويل في السوقين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن النتائج المحصل عليها تتوقف على مدى مطابقة إنجازات هذه المؤشرات مع فرضيات العمل المعتمدة.

مصادر المعطيات

البرنامج المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية (تدبير).

■ **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم التأثير على مؤشرات نجاعة الأداء المشار إليها أعلاه عن طريق التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية التي تهدف إلى الرفع من نجاعة تدبير الدين، ولكن تتأثر أيضا بالعوامل الخارجية المتعلقة بتطور الإطار الماكرو اقتصادي وظروف التمويل في السوقين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن النتائج المحصل عليها تتوقف على مدى مطابقة إنجازات هذه المؤشرات مع فرضيات العمل المعتمدة.

■ **تعليق**

المؤشر 2.5.115 : المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
سنة	6,90	-	-	-	-	-	2021

■ **توضيحات منهجية**

يساوي هذا المؤشر متوسط المدد الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي والدين الخارجي للخزينة مرجحة بحجم كل من هذين الدينين المحتسب في نهاية نفس السنة.

■ **مصادر المعطيات**

البرنامج المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية (تدبير).

■ **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم التأثير على مؤشرات نجاعة الأداء المشار إليها أعلاه عن طريق التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية التي تهدف إلى الرفع من نجاعة تدبير الدين، ولكن تتأثر أيضا بالعوامل الخارجية المتعلقة بتطور الإطار الماكرو اقتصادي وظروف التمويل في السوقين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن النتائج المحصل عليها تتوقف على مدى مطابقة إنجازات هذه المؤشرات مع فرضيات العمل المعتمدة.

■ **تعليق**

في متم سنة 2017 بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 6.9 سنوات، بانخفاض يقارب شهرين مقارنة بالمستوى المسجل في 2016 (7 سنوات) . ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الانخفاض المشترك لمستويات المدة الزمنية المتوسطة لسداد الدين الداخلي والخارجي التي بلغت على التوالي 6.4 و 8.7 سنة في نهاية عام 2017.

ويعزى تجاوز الهدف المتمثل في ما يقرب من 5 أشهر، على الرغم من انخفاضه ، بشكل رئيسي إلى مستوى المدة الزمنية المتوسطة للدين الداخلي، وهو مستوى كان مسموح به في السابق مادام لم يترجم بزيادة في كلفة التمويل الحكومي، و تجدر الإشارة أيضا أن مستوى المدة الزمنية المتوسطة للدين الداخلي بدأ انعطافاً طوعياً في سنة 2017 يهدف إلى تثبيت مستوى تكاليف الفوائد في سياق يتسم بتصحيح صعودي طفيف لمعدلات الفائدة قرابة 13 نقطة أساس في المتوسط مقارنة بنهاية عام 2016 بعد متوسط انخفاض تراكمي قدره 78.6 نقطة أساس في الفترة بين 2014 و 2016.

المؤشر 3.5.115 : المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخرينة لدى بنك المغرب

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	2,90	-	-	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**
يساوي هذا المؤشر متوسط الرصيد اليومي للحساب الجاري للخرينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب خلال سنة كاملة.

■ مصادر المعطيات

الرصيد اليومي للحساب الجاري للخرينة المرسل من قبل بنك المغرب.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتأثر هذا المؤشر بعمليات التدبير النشط للخرينة المنجزة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية، وكذا بعاملين خارجيين هما:

(أ) وضع السيولة البنكية والذي قد يترتب عنه تراجع طلب البنوك للاقتراض لدى الخزينة وبالتالي عدم إمكانية توظيف إجمالي المبلغ المعلن عنه و؛

(ب) تطور رصيد الحساب الجاري للخرينة في نهاية اليوم بسبب تحقيق (عدم تحقيق) تدفقات نقدية غير متوقعة (متوقعة).

■ تعليق

بلغ عدد عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخزينة سنة 2017، 328 عملية (باعتبار جميع أنواع التوظيف) حيث بلغ الحجم الجاري اليومي المتوسط الذي تم توظيفه 7 مليار درهم مقابل 6,1 مليار درهم سنة 2016.

وفيما يخص الرصيد المتوسط للحساب الجاري للخبزينة المحقق في متم كل يوم، فقد وصل إلى 2.9 مليار درهم في سنة 2017 مقابل 3.3 مليار درهم تم تحقيقها السنة الفارطة، بحيث تم تحقيق الهدف بالنسبة لهذا المؤشر المختار.

المؤشر 4.5.115 : سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	16,70	-	-	-	-	-	2021

توضيحات منهجية

ساوي هذا المؤشر متوسط سعر الفائدة المرجح لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف مديرية الخبزينة لمدة تتراوح ما بين يوم واحد و 7 أيام عمل. وتتم مقارنة السعر المحصل عليه مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجعية اليومية لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و 7 أيام المنشورة من قبل بنك المغرب.

مصادر المعطيات

- سعر الفائدة المرجعي اليومي لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و 7 أيام المنشور من قبل بنك المغرب.
- معطيات عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخبزينة والمتوفرة عبر النظام الالكتروني للمزادات: نوعية عمليات التوظيف، المبالغ الموظفة، متوسط سعر الفائدة اليومي المرجح، مدة عمليات التوظيف.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

يمكن اعتبار أسعار الفائدة المتداولة في السوق كمرجع قد يكون غير دقيق بما أن هاته الأسعار تعكس نشاط البنوك في السوق النقدية. وبالتالي فإن أسعار الفائدة المرجح غالبا ما تكون مرتفعة مقارنة بتلك المقترحة على مديرية الخبزينة من طرف البنوك ذاتها في عمليات التوظيف، وتحديدًا من طرف البنوك الكبرى في السوق.

تعليق

فيما يتعلق بسعر فائدة عمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك المنجزة سنة 2017، فقد فاق السعر المرجعي لهاته العمليات بـ 16.7 نقطة أساس. وترجع هذه النتيجة أساسا لشدة المنافسة بين البنوك في سياق وجود ضغط مستمر على السيولة البنكية خصوصا مع بداية شهر يونيو 2017. بسبب الإعلان عن إصلاح مرونة نظام سعر الصرف، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم هذه المعاملات في السوق بصفة عامة.

الهدف 6.115: دعم التحليل الماكرو إقتصادي

المؤشر 1.6.115 : الفرق في التوقعات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0,50	0,40	0,40	0,30	0,20	0,20	2021

توضيحات منهجية

يعتبر إعداد وتعيين الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط من أهم اختصاصات مديرية الدراسات والتوقعات المالية. والهدف من ذلك هو توقع الوضعية الماكرو اقتصادية التي سيتم خلالها تنفيذ قانون المالية واستخلاص هامش التحرك المتاح أو الإكراهات التي قد تترتب عنها بالنسبة للعمل الحكومي. ويتم إعداد الإطار الماكرو اقتصادي على أساس تطور الاقتصاد ككل وفقاً لجدول زمني مرتبط بنشر الحسابات الوطنية وتوقعات صندوق النقد الدولي وتوقيت إعداد مشروع قانون المالية.

كما تقوم المديرية بإعداد التوقعات على المدى المتوسط اللازمة لاعتماد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات والتي تتكون من مجموعة متجانسة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج النفقات العمومية التي تحدد الإطار الذي ستعمل في إطاره الوزارات العملية أو التنفيذية على اتخاذ القرارات التي تهم توزيع وتوظيف مواردها.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

بهدف تحقيق المزيد من الدقة على مستوى توقعاتها، تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على ضمان تتبع أفضل للظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية (المؤشرات القطاعية) وتطوير وتحسين آليات التوقعات.

المؤشر 2.6.115 : عدد ملخصات السياسات المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	8	9	10	12	12	2021

■ توضيحات منهجية

تبين التطورات الأخيرة للاقتصاد الوطني أنه على الرغم من التحسن الملحوظ للاختلالات الماكرواقتصادية، فإن المغرب يحقق أداء اقتصاديا أقل من الامكانيات التي يتوفر عليها. فإذا كان المغرب قد بدأ عملية تحول في نسجه الإنتاجي، إلا أن هذا التحول يعمل بمعدل بطيء لا يمكن من خلاله تحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة ونموًا قادرًا على توفير المزيد من فرص الشغل. في نفس السياق، دعا الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية في أكتوبر 2018، إلى وضع وتنفيذ نموذج تنموي جديد يتكيف بشكل أفضل مع التطورات والتحديات التي تواجهها بلادنا خصوصًا في المجال الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على تعزيز تحليلاتها الماكرواقتصادية. ويتعلق الأمر بتبيان مدى استدامة الصحة الاقتصادية والمالية في المغرب في حالة استمرار المنحى والسياسات الاقتصادية المطبقة حاليًا؟ كما تقوم المديرية بتطوير أدوات تحليلية لمعالجة بعض القضايا الحاسمة ذات التأثير القوي على أساسيات الإطار الماكرواقتصادي للمغرب.

■ مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

ملخصات السياسات "Policy brief" المنجزة عبارة عن شكل جديد لمنشورات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، بعدد قليل جدا من الصفحات. وهي موجهة لصانعي القرار وتضم تدابير وتوصيات بشأن السياسة الاقتصادية.

الهدف 7.115: تحسين تحليل التنافسية الاقتصادية المجالية والقطاعية

المؤشر 1.7.115 : عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	15	16	18	20	22	22	2021

توضيحات منهجية

بالإضافة إلى تحليل التنافسية الإجمالية للمغرب، ستنكب مديرية الدراسات والتوقعات المالية أساسا خلال سنة 2019 على دراسة التنافسية المجالية والتنافسية القطاعية.

التنافسية المجالية :

انخرط المغرب في مسلسل إصلاحات قطاعية ومؤسسية تستهدف الاستغلال الأمثل لإمكانياته والتأقلم مع التغيرات التي يعرفها محيطه الإقليمي والدولي. ومن أهم مستجدات مسلسل التحديث هذا نجد الجهوية المتقدمة والتي ترمي إلى جعل الجماعات الترابية قطب الرحي في السياسات السوسيو اقتصادية وذلك بهدف تحقيق استغلال ناجع للإمكانيات المحلية وضمان توزيع عادل لثمار النمو والتشغيل وبالتالي ضمان العيش الكريم للسكان.

في هذا الإطار، ستعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على تقييم : (1) الآثار المجالية لنموذج التنمية الحالي، (2) اختيارات برامج البنية التحتية والتجهيزات على المستوى الترابي بهدف تحقيق تنمية مندمجة، مستدامة وشاملة، (3) العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من التفاوتات المجالية ووضعية الاندماج الجهوي ارتباطا بالتنمية الاقتصادية.

التنافسية القطاعية :

سيتم التركيز خلال سنة 2019، على القطاع الصناعي. حيث أنه وفي ظل سياق عالمي سريع التغير، أصبحت القدرة التنافسية الصناعية تحظى باهتمام متزايد سواء من قبل صانعي القرار أو من قبل الفاعلين بالقطاع الخاص. هكذا، وبعد فترة اتسمت بإيلاء عناية خاصة لقطاع الخدمات، برز مؤخرا اتجاه نحو إعادة التصنيع كشرط أساسي لتحقيق النمو الشامل. إن المغرب، الذي يطمح إلى تقليص التأخر المسجل على مستوى التصنيع مدعو أكثر من أي وقت مضى لاستجلاء الفرص المتاحة والتحديات التي يجب مواجهتها والتي تواكب الثورة الصناعية الجديدة 4.0.

ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل المديرية على تحليل عميق للجوانب المختلفة المرتبطة بالتنافسية الصناعية بالمغرب وذلك بهدف تحليل المواضيع المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنافسية الصناعية بغية تحديد الاجابات الاستراتيجية والعملية لمعالجة نقاط الضعف والهشاشة التي تم تحديدها.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

■ **حدود ونقاط ضعف المؤشر**

■ **تعليق**

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم المديرية في تقييم آثار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكذا السياسات القطاعية والمشاريع الكبرى على الاقتصاد الوطني. وتعمل المديرية على نشر بعض هذه الدراسات والتي تساهم في إغناء النقاش العمومي حول مجموعة من القضايا الراهنة.

الهدف 8.115: دعم مسلسل الاندماج الأفريقي للمغرب

المؤشر 1.8.115 : عدد السياسات الإفريقية المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	2	3	4	5	5	2021

توضيحات منهجية

يتسم المناخ الاقتصادي الدولي بصعود متزايد للتكتلات الاقتصادية الإقليمية المندمجة التي توفر فرصاً حقيقية للتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، فإن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تفتح آفاقاً واسعة للتعاون وتضع علاقات المملكة مع شركائها الأفارقة على مستوى جديد من الشراكة المفيدة للطرفين.

وعلى وجه الخصوص، فإن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية ستسمح له من الآن فصاعداً بلعب دور أكثر إيجابية في إطار الآليات المؤسسية المكرسة لتنفيذ خطة التنمية لكل إفريقيا.

ويعد طلب المغرب لعضوية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا CEDEAO نتيجة منطقية لعودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي. ونظراً للإكراهات المختلفة التي ستواكب هذا الانضمام، يجب إجراء دراسة دقيقة للمخاطر المحدقة والفرص المتاحة. كما يجب التحليل الدقيق للإجراءات التي يجب اتخاذها لإنجاح هذه العضوية وتحقيق هدف التنمية المتبادلة.

ولهذا الغرض، ستعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على دراسة تأثير انضمام المغرب إلى الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا CEDEAO :

- على المستوى الاقتصادي والتجاري.
- على المستوى المالي والنقدي.
- على مستوى الشراكة والمشاريع المهيكلية.
- على المستوى الاجتماعي.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

السياسات الافريقية المنجزة "Policy Africa" المنجزة عبارة عن شكل جديد لمنشورات مديرية الدراسات والتوقعات المالية الاقتصادية بعد المصادقة على مخطط عملها الاستراتيجي. وتعتزم مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من سنة 2019 ، إنجاز أربع أعداد من Policy Africa سنويا.

الهدف 9.115: تحسين التحليلات المرتبطة بالاندماج الاجتماعي

المؤشر 1.9.115 : عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	2	3	4	5	5	2021

توضيحات منهجية

أصبح تدعيم البعد المندمج للنمو الاقتصادي مطروحا بشكل ملح في معظم البلدان، حيث صاحب النمو الاقتصادي أشكال مختلفة من عدم المساواة. في المغرب، بلغ النمو الاقتصادي مستويات مستدامة (4.3% في المتوسط السنوي بين سنتي 2000 و2016) وتضاعف الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد خلال هذه الفترة ليصل إلى 29.109 درهم. ومع ذلك، يبقى توزيع ثمار هذا النمو غير متساو بين المناطق الحضرية والقروية، وبين الجهات وكذا بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وهكذا، لم يسمح النموذج التنموي الحالي من تحقيق اندماج أفضل على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على مستوى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويبدو بالتالي من المهم إيجاد اجابات مناسبة ودقيقة تسمح بتوزيع أفضل للثروة الوطنية وتحقق اندمجا اجتماعيا عادلا.

ووعيا منها بهذا الوضع، تتطلع بلادنا إلى إعادة النظر في نموذجها التنموي بما يتيح تعزيز الرأسمال البشري والاجتماعي. وهو ما يتطلب توسيع الوصول إلى مختلف الفرص وتحسين فعالية السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والتكوين المهني والشغل وذلك بهدف ضمان اندماج أفضل.

وفي هذا السياق، ستعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على تحليل السياسات العمومية على ضوء التقاوينات الاجتماعية، مع العمل على تطوير الأدوات اللازمة لهذا الغرض.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال الاندماج الاجتماعي. ويتم نشر بعض هذه الدراسات والتي تساهم في إغناء النقاش العمومي حول بعض القضايا الراهنة.

الهدف 10.115: تحسين التحليلات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

المؤشر 1.10.115 : عدد الدراسات المنجزة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	4	4	3	3	2	1	عدد

توضيحات منهجية

انخرط المغرب في مسلسل تنفيذ رؤية إرادية للتنمية المستدامة تستهدف الحد من آثار التغيرات المناخية. وقد أسفر هذا المسلسل عن إصلاحات متلاحقة تهدف إلى بناء أسس متينة للتنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية وتسريع وتيرة الإنجازات البيئية من خلال تدابير وقائية وتصحيحية.

في هذا السياق، تتطلع مديرية الدراسات والتوقعات المالية إلى مواكبة هذه الإصلاحات، خصوصا تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، عبر إنجاز دراسات مرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة وتطوير أدوات تقييم الأثر المتعلقة بهذا الموضوع.

مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

حدود و نقاط ضعف المؤشر

تعليق

أدرجت مديرية الدراسات والتوقعات المالية المدرجة في إطار مخطط عملها الاستراتيجي دراسات ترمي إلى مواكبة التدابير الحكومية في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

المؤشر 2.10.115 : عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1	2	3	3	4	4	2021

■ توضيحات منهجية

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة للإشكاليات المتعلقة بالاندماجية (inclusivité) والتي يشكل النوع الاجتماعي محورا أساسيا ضمنها.

■ مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...)

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يشكل بعد النوع الاجتماعي محورا أساسيا يطبع مختلف الدراسات والتحليل التي تقوم بها مديرية الدراسات والتوقعات المالية. بالإضافة إلى ذلك تنجز المديرية تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي الذي يصاحب مشروع القانون المالي، وذلك تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

الهدف 11.115: تحسين حكامه قطاع المؤسسات والمنشآت العامة

المؤشر 1.11.115 : N-1 حصة ميزانيات المؤسسات و المنشآت العامة المدروسة من طرف لجنة الميزانية و المعتمدة في المجلس الاداري قبل دجنبر من السنة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	90	90	70	50	-	-	%

■ توضيحات منهجية

المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتطلب المصادقة على ميزانيتها من طرف وزير المالية:

- المؤسسات العامة الغير المدعمة والخاضعة للمراقبة القبلية،
- المنشآت العامة الغير المدعمة والخاضعة لمراقبة المواكبة.

■ مصادر المعطيات

مديرية المنشآت العامة والخصوصية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

تطور هذا المؤشر مرتبط بنجاعة المؤسسات و المنشآت العامة.

■ تعليق

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف المخطط الاستراتيجي للفترة 2017 - 2021، المذرج تحت شعار « من أجل جمارك حديثة وفعالة »، إلى تعزيز الأولويات الاستراتيجية للمخطط السابق (2011 - 2015) لا سيما تكييف المساطر بغير الاستجابة لتطلعات زبناء الإدارة وتحديث الخدمات الجمركية وكذا الرفع من فعاليتها .
وتهدف المشاريع ذات الأولوية التي حددتها الجمارك المغربية في رؤيتها لسنة 2021 أساسا إلى:

- التجريد الكامل للوثائق الجمركية من طابعها المادي ؛
- تحسين فعالية المراقبة من أجل ضمان التنافسية ؛
- تكييف المساطر الجمركية مع الخصائص الوظيفية والجغرافية ؛
- الاعتراف بريادة الجمارك المغربية على الصعيد الإفريقي ؛
- تامين الرأسمال البشري المعبأ والملتزم في تحقيق مختلف المشاريع.

ينبني المخطط الاستراتيجي 2017-2021 على خمسة أهداف استراتيجية تتمحور حول عشرين مشروعا.

2. مسؤول البرنامج

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

3. المتدخلين في القيادة

المدراء المركزيون

المدراء الجهويون

رؤساء الأقسام

رؤساء المشاريع

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.116: تبسيط المساطر بهدف تسهيل المبادلات

المؤشر 1.1.116 : مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
ساعة	8,54	7,30	6,30	5,45	5	5	2021

■ توضيحات منهجية

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،...).

■ مصادر المعطيات

يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID"

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة الأخرى.

يمكن لهذه المدة أن تتأثر بالإجراءات المنوطة بالفاعل الاقتصادي المعني بالأمر.

■ تعليق

تقليص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى يدل على الجهود المبذولة من طرف الإدارة من أجل تبسيط المساطر الجمركية وبالتالي التأثير إيجاباً على تنافسية المقاولات

الهدف 2.116: ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة

المؤشر 1.2.116 : المداخل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2021	4,60	4,60	4,20	3,80	3,50	3,10	مليار درهم

توضيحات منهجية

المداخل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإجمالي للرسوم والضرائب الإضافية المستخلصة في إطار المراقبة الجمركية (المراقبة الأنية، المراقبة البعدية ومراقبة المسافرين) سواء أفضت هذه المراقبة إلى منازعات أم لا.

في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخل كل القضايا سواء تلك التي سويت عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.

مصادر المعطيات

حساب يدوي لمبالغ الرسوم والضرائب المحصلة من طرف مختلف المديريات الجهوية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

● اعتماد الحساب اليدوي خلال عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر يمكن أن يرفع من هامش الخطأ؛

● جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أوتوماتيكية بعد تطوير النظام المعلوماتي للإدارة.

تعليق

يمكن هذا المؤشر من تقدير جهودات الإدارة من حيث تعبئتها في مجال المراقبة وتحصيل مداخل إضافية لفائدة خزينة الدولة

الهدف 3.116: 3 : تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية

المؤشر 1.3.116 : متوسط مدة معالجة الشكايات وطلبات المعلومات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	6,40	6,50	5,50	5	4,50	4,50	2021

■ توضيحات منهجية

- مدة معالجة شكاية أو طلب معلومة : الفرق بين تاريخ التوصل بالشكاية أو طلب المعلومة وتاريخ إرسال جواب الإدارة؛

■ مصادر المعطيات

حساب شبه آلي بفضل اعتماد نظام معلوماتي مخصص لتدبير ملتزمات المرتفقين.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

■ تعليق

يستلزم الفصل في بعض الشكايات القيام بأبحاث وتحريات إضافية مما قد يُؤثر سلبا على المدة المتوسطة لمعالجة الشكايات.

- إن الإجابة في مدة وجيزة يمكن أن يعزى إلى تفاعلية المصالح المعنية، بيد أن استغراق الإجابة مدة طويلة قد يعزى إلى طبيعة الشكاية أو إلى تأخر المعني بالأمر عن الإداء بالمعلومات الإضافية المطلوبة من قبل الإدارة.

برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعكس هذا البرنامج الرؤية الإستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام دعم تحقيق هذه الرؤية.

يجمع هذا البرنامج بين الوسائل المخصصة لتحسين ظروف العمل والاستقبال، وعمليات تحصيل مداخيل الدولة و الجماعات الترابية و لتدبير النفقات العمومية و لمسك الحسابات العمومية

2. مسؤول البرنامج

الخازن العام للمملكة.

3. المتدخلين في القيادة

مدير الموارد و النظام المعلوماتي على المستوى المركزي و الخزنة الجهويون على المستوى الجهوي

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.117: تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية

المؤشر 1.1.117 : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2020	79	79	79	76	73	70	%

■ توضيحات منهجية

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

(*): تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لعدد الجداول فإن معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية لا يتعدى 40% من الديون

■ مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المبالغ المتكفل بها موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

■ تعليق

تعززم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر للوصول الى معدل 82% في أفق 2019.

المؤشر 2.1.117 : المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2020	3,80	0	3,80	3,60	3,40	2,80	مليار درهم

■ توضيحات منهجية

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

■ مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

■ **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يقيس الانجازات من حيث المبالغ المحصلة ولا يأخذ بعين الاعتبار عدد الجداول المحصلة.

■ **تعليق**

هذا المؤشر يسمح بتتبع مستوى تصفية الباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

الهدف 2.117: تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.2.117 : عدد عمليات أداءات الضرائب والرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2020	500 000	0	500 000	400 000	280 000	204 000	عدد

■ توضيحات منهجية

عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها : هو عدد عمليات أداء الضرائب و الرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

■ مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يعطي فكرة شمولية عن مدى استعمال المرتفقين للطرق الجديدة للأداء.

■ تعليق

تعززم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر بالاعتماد على دعم التواصل حول الطرق الجديدة للأداء.

الهدف 3.117: ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة

المؤشر 1.3.117 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2018	10	0	-	-	10	11	يوم

■ توضيحات منهجية

متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

■ مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يتعلق فقط بالصفقات العمومية للدولة.

■ تعليق

هذا المؤشر يترجم التحسن الملموس لسرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

الهدف 4.117: تحسين مسك محاسبة الدولة من طرف المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة

المؤشر 1.4.117 : أجل الدفع المحاسبي

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2019	-	0	-	-	10	10	يوم

توضيحات منهجية

أجل الدفع المحاسبي : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام التي تلزم المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة لانجاز عمليات الدفع المحاسبي الشهري.

(*): سيتم الاحتفاظ بالقيمة المستهدفة لعشرة أيام في انتظار المرور الفعلي للمحاسبة العامة للدولة والتي تقضي بمسك المحاسبة بوتيرة يومية

مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

فيما يخص متوسط أجل الدفع المحاسبي فقد تم تغييره نظرا لدخول المخطط الجديد المحاسبي للدولة حيز التطبيق والذي يقضي بمسك المحاسبة بوتيرة يومية.

تعليق

هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام الجدول المحاسبي.

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز استراتيجية المديرية العامة للضرائب على مرجعية غنية ومتنوعة، منبثقة من الخطابات الملكية والمبادئ الوطنية والإدارية والأكاديمية والبرلمانية والاجتهاد القضائي والمبدأ الضريبي الدولي والمناظرة الوطنية حول الجبايات، وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس الحسابات ونتائج المشاورات بينها وبين جميع الفاعلين الاقتصاديين وشركائها. كما تأخذ بعين الاعتبار التحولات في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرف تغيرات باستمرار.

لدعم مختلف البرامج والمشاريع الحكومية وتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وضعت المديرية العامة للضرائب خطة عمل استراتيجية تركز على المحاور التالية:

- تحسين جودة الخدمات والتحول إلى إدارة رقمية؛
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ضريبي واضح في خدمة التنمية؛
- عقلنة التسيير الضريبي وتعزيز الخبرة والكفاءة في مهنة التحصيل الضريبي؛
- تعزيز عمل الإدارة في مجال الامتثال والمراقبة الضريبية؛
- التدبير الأمثل للموارد البشرية.

في ظل سياق صعب، متمم بتحديات التكيف والتحديث والعصرنة وبيئة متغيرة، قامت المديرية العامة للضرائب بتنفيذ عدد من المشاريع تهدف إلى:

- تحسين جودة خدماتها للملزمين وكذلك تشجيع المواطنة الجبائية؛
- تحديث الإدارة؛
- تحسين تحصيل الضرائب والرسوم.

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للضرائب

3. المتدخلين في القيادة

المديرون المركزيون والجهويون والإقليميون.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.118: تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية

المؤشر 1.1.118 : عدد إجراءات الإرشاد الضريبي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1 339	1 406	1 476	1 550	1 627	1 627	2021

■ توضيحات منهجية

عدد الإجراءات المتخذة هو مجموع عدد البيانات الصحفية ومقاطع الفيديو ووصلات إذاعية والمنشورات على بوابة الإنترنت الخاصة بالمديرية العامة للضرائب والمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي ذات الصلة بالإرشاد الضريبي.

■ مصادر المعطيات

الاحصائيات التي تقدمها مصلحة التواصل.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

الصعوبة في تقييم مدى تأثير الإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل الإرشاد الضريبي.

■ تعليق

الهدف هو تحسين فهم المادة الضريبية من طرف عامة المواطنين وذلك من خلال تبسيطها.

المؤشر 2.1.118 : النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	68	75	85	95	100	100	2021

■ توضيحات منهجية

تستخرج هذه النسبة انطلاقاً من احتساب عدد الشكايات المعالجة في غضون 30 يوماً على العدد الإجمالي للشكايات المودعة.

■ مصادر المعطيات

التقرير الشهري للمديريات الجهوية ونظام المعلومات.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بعدم استقرار عدد الشكايات الواردة نتيجة إجراءات التدبير والفحص الجبائي التي يقوم بها المفتشون.

■ تعليق

نسبة قد تميل إلى الارتفاع نظراً للمجهود الذي تقوم به الإدارة من أجل تحسين وتسريع معالجة الشكايات.

الهدف 2.118: تحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات

المؤشر 1.2.118 : نسبة المساطر الإلكترونية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	71,20	82	88	94	100	100	2021

■ توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بتقييم عدد المساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب مقارنة مع القيمة المستهدفة. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً مباشراً بالتوجه الاستراتيجي للمديرية والقاضي بجعلها إدارة رقمية.

تجدر الإشارة إلى أن إزالة الصفة المادية من التزام ضريبي واحد، قد تنتج عنه عديد من المساطر الإلكترونية.

مثال: واجب التصريح من قبل أرباب العمل عن مرتبات وأجور موظفيهم قد تنتج عنه مساطر إلكترونية عدة.

■ مصادر المعطيات

عدد المساطر الإلكترونية المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يبين هذا المؤشر نسبة تطور المساطر الإلكترونية المقدمة دون أن يبين مدى التطور الذي عرفته هذه المساطر.

■ تعليق

تعرف المساطر المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب تطورا عبر الزمن وذلك لتلبية حاجيات الملزمين ومواكبة التطورات التكنولوجية والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على القوانين.

الهدف 3.118: تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3.118 : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	76	76,50	77	78	78	2021

توضيحات منهجية

تحسب نسبة التحصيل انطلاقاً من تحصيلات الجداول وقوائم الإيرادات على مجموع الإصدارات مع خصم الإصدارات الموقوفة التنفيذ أو التي تم قبول إلغائها.

مصادر المعطيات

الواجب تحصيله والمحصل عليه من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن تحقيق نسبة التحصيل مرتبط بتوفير شركاء إدارة الضرائب (الخزينة العامة للمملكة، الإدارة العامة للأمن الوطني، المحافظة العقارية)، للمعطيات المفيدة لاستخلاص الديون العمومية.

تعليق

التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب كفيل بتوفير موارد بشرية إضافية للعمل كمأموري التنفيذ والتبليغ من أجل مردودية أكبر للتحصيل الجبري.

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تساهم مديرية أملاك الدولة، من خلال تعبئة الملك الخاص للدولة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا عبر مواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية.

وفي هذا الصدد، تمت برسم الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 تعبئة ما يقارب 77.146 هكتارا من الملك الخاص للدولة (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم الأوراش الكبرى ومشاريع إنشاء البنيات التحتية، وكذا مساندة مختلف الاستراتيجيات القطاعية و برامج التنمية بقيمة استثمار تقدر ب 275 مليار درهم و 320.686 منصب شغل مرتقب:

- 22.132 هكتارا تم رصدتها لفائدة قطاع السكن لأجل انجاز برامج سكنية ومحاربة السكن غير اللائق؛

- 36.283 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع الطاقة، و ذلك في إطار تفعيل سياسة الحكومة الهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة؛

- 9.072 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع السياحة (مخطط بلادي ، المخطط الأزرق ، إحداث محطات للتهيئة السياحية و انجاز مركبات و وحدات سياحية مندمجة، ...) ؛

- 5.671 هكتارا تمت تعبئتها لفائدة قطاع الصناعة لتهيئة مناطق صناعية، وفضاءات للاستقبال وكذا لدعم مختلف القطاعات الصناعية (برنامج انبثاق، البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي 2014-2020، ...).

وخلال سنة 2018، تمت (إلى غاية نهاية شتنبر) المصادقة على 222 مشروعا استلزم تعبئة الملك الخاص للدولة (التدبير اللامتمركز للاستثمار 221 مشروعا ومشروع واحد(1) موضوع اتفاقية) بمساحة إجمالية تناهز 3 529 هكتارا وباستثمار يصل إلى 10,8 مليار درهم وخلق 12 118 منصب عمل متوقع. وقد همت هذه التعبئة مختلف القطاعات ولاسيما قطاع التصنيع الفلاحي وقطاع التجارة والخدمات.

وفي ما يخص توقعات سنة 2019، فستتم تعبئة مساحة إجمالية تناهز 6 456 هكتارا في إطار اتفاقيات الاستثمار لفائدة قطاع الطاقة بالأساس بالنسبة لجهات كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء ومراكش ودرعة تافيلالت، يليها قطاع اللوجستيك بالنسبة لجهة سوس ماسة.

هذا، ويبقى توفير الوعاء العقاري اللازم والجاهز للاستعمال التحدي الأكبر الملقى على عاتق مديرية أملاك الدولة لأجل دعم دينامية الاستثمار والاستجابة لانتظارات مختلف الفاعلين.

2. مسؤول البرنامج

مدير أملاك الدولة.

3. المتدخلين في القيادة

المسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.119: تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية

المؤشر 1.1.119 : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	16 000	2025

■ توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية، وضع طلبات الإفراغ،...)

■ مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

(*) صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بالمحيط الاجتماعي و بتدبير الأفراد.

● تم تحديد القيمة المستهدفة بالاعتماد على الوضعية الحالية لمجموع الاحتلالات بدون سند أو قانون التي ينبغي تصفيتها؛

● تم تحديد السنة المرجعية في سنة 2025 (ثمان سنوات ابتداء من سنة 2018) بالنظر للمخزون الحالي المتعين تصفيته تبعا للتوقعات برسم كل سنة؛

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة والسنة المرجعية قابلتين للتحيين أخذا بعين الاعتبار عدم استقرارية المخزون الحالي الخاضع للتغيير

■ تعليق

تهدف هذه العملية إلى تسوية وضعية الملك الخاص للدولة موضوع احتلالات غير قانونية من طرف
الاعيار ويتيح هذا المؤشر تتبع المنجزات في هذا الاطار

الهدف 2.119: حماية الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.2.119 : تحفيظ الملك الخاص للدولة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2027	200 000	20 000	20 000	20 000	20 000	85 534	هكتار

■ توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مساحة الأراضي المحفظة

■ مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة /الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

(* صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2027 (فترة 10 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية؛
- تبقى القيمة المستهدفة قابلة للتغيير (في منحي تصاعدي) تبعا لوتيرة سير ورش التحفيظ وخاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية

■ تعليق

تهدف هذه العملية الى تعزيز الرصيد العقاري للدولة عبر تحفيظه. ويتيح هذا لمؤشر إمكانية تتبع هذا الورش.

الهدف 3.119: تحديث و تحسين الحكامة

المؤشر 1.3.119 : تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة (نسبة الإنجاز %)

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2019	100	-	-	100	85	65	%

■ توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر وتيرة إنجاز هذا المشروع.

■ مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفة للأجال المحددة لإنجاز الأعمال

■ تعليق

تهدف هذه العملية إلى تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة. كما يساعد هذا المؤشر على التتبع المستمر لسير هذا الورش.

الهدف 4.119: تجميع الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.4.119 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2022	7 000	1 400	1 400	1 400	1 400	1 800	مليون درهم

■ توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة.

■ مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

(* صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بدينامية النشاط الاقتصادي).

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2022 (فترة 5 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية.

■ تعليق

يهدف هذا المؤشر إلى التتبع الجيد لإيرادات وعائدات الدولة.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعران

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 20 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
24,12	4 584	1 336	3 248	موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)
29,5	5 607	2 521	3 086	موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)
46,38	8 816	3 459	5 357	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)
100	19 007	7 316	11 691	المجموع

• جدول 21 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
24,1	4 580	2 066	2 514	المصالح المركزية
75,9	14 427	5 250	9 177	المصالح اللامركزية
100	19 007	7 316	11 691	المجموع

. جدول 22 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
9,52	1 366	405	961	جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
11,22	1 610	432	1 178	جهة الشرق
9,07	1 301	539	762	جهة فاس - مكناس
20,68	2 966	1 514	1 452	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
3	430	131	299	جهة بني ملال - خنيفرة
29,79	4 273	1 461	2 812	جهة الدار البيضاء- سطات
6,92	992	403	589	جهة مراكش - أسفي
1,46	210	51	159	جهة درعة - تافيلالت
5,44	780	217	563	جهة سوس - ماسة
0,81	116	23	93	جهة كلميم - واد نون
1,51	216	42	174	جهة العيون -الساقية الحمراء
0,59	85	18	67	جهة الداخلة - واد الذهب
100	14 345	5 236	9 109	المجموع

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعران

• جدول 23 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
18948	2 184 700 000	النفقات الدائمة
553	23 500 000	المناصب المحذوفة
540	46 100 000	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
32	3 200 000	عمليات الإدماج
	400 000	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	94 100 000	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
19007	2 305 000 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	8 465 000	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	2 313 465 000	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 130 : دعم وقيادة

■ مشروع 1 : الدفاع القضائي

في إطار مهمتها الرئيسية كمدافع عن مصالح الدولة أمام المحاكم الوطنية والدولية، أدرجت الوكالة القضائي للوكالة المملكة في برنامجها الاستراتيجي مجموعة من المشاريع والإجراءات التي ترمي إلى ترسيخ المكتسبات في نجاعة أدائها على مستوى الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الدولة، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للشركاء. ومن هذه المشاريع نخص بالذكر منها:

- **تحسين الإطار القانوني المؤطر لعمل المؤسسة، لتكييفه مع التغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتها المؤسسة، و لضمان انفتاح أكبر للمؤسسة على محيطها وشركائها.**
- **مراجعة الهيكلة الداخلية للمؤسسة، لضمان فعالية أكبر وللاستعداد للتغيرات التي ستفرضها الاختصاصات الجديدة التي ستوكل للمؤسسة بموجب النص القانوني الجديد، ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة عبر أحداث تمثيلية خارجية.**
- **وضع خارطة للمخاطر، تمنح للوكالة القضائية للمملكة رؤية شاملة عن الأخطار الناتجة عن منازعات الدولة، و تضع رهن اشارتها برنامج عمل للتحكم في الآثار المترتبة عن هذه المخاطر خاصة منها الآثار المالية. و قد بلغت نسبة إنجاز هذه الدراسة 60%، إذ تم الانتهاء من المراحل الثلاث الأولى، على أن تكون الدراسة جاهزة (أي سيتم الانتهاء من المرحلتين 4 و 5) قبل متم سنة 2018.**
- **إزالة الطابع المادي عن تبادل الوثائق والمعطيات بين الوكالة القضائية للمملكة وشركائها في القطاعين العام و الخاص، و يهدف هذا المشروع إلى وضع منصة لتبادل البيانات والوثائق المتعلقة بالدعاوى القضائية التي تدبرها الوكالة القضائية للمملكة ، وتقديم الاستشارات والمواكبة القانونية المستمرة للشركاء (تم اقتناء المنصة و سيتم البدء في استغلالها في 8 ماي 2018).**
- **الوقاية من المنازعات، ويسعى هذا المشروع إلى خفض عدد ملفات المنازعات والتحكم من الأثر المالي للمنازعات على ميزانية الدولة و وقعها على صورة الإدارة. و هكذا، و برسم سنة 2018، شرعت الوكالة القضائية للمملكة في إنجاز مجموعة من الدراسات القطاعية و الموضوعاتية التي تهتم بعض القطاعات الوزارية. كما أن نتائج هذه الدراسات دفعت بالوكالة القضائية للمملكة إلى إدراج العديد من التكوينات موجهة لتقوية قدرات الموارد البشرية للشركاء من الإدارات والمؤسسات العمومية، في المخطط الاستراتيجي للوكالة القضائية للمملكة (تمت برمجة تكوينين في النصف الثاني من سنة 2018 و سيكون موضوعهما حول الصفقات العمومية ومنازعات تسوية الوضعية الإدارية للموظفين).**
- **تنظيم مساطر العمل و تعزيز الوسائل : يعد هذا الإجراء من أولويات الوكالة القضائية للمملكة للسنوات القادمة. حيث تم وضع مخطط يروم إعادة تنظيم طرق العمل و تعزيز وسائل العمل المتاحة بالإضافة إلى تدبير مندمج للموارد البشرية و للتكوين. كما تم في هذا الصدد، اعتمادا مقاربة تشاركية في إعداد برنامج للفترة 2018-2021 للتكوين ولتقوية القدرات خاص بالموارد البشرية في مجالات القانون، و التسيير، والتخطيط الاستراتيجي، و تدبير المشاريع. و ستسهر مصالح الوكالة القضائية للمملكة بتنسيق مع مصالح مديرية الشؤون الإدارية و العامة على تنزيل هذا البرنامج مع إعطاء الأولوية للتكوين الداخلي و نقل الكفاءات.**

يبلغ حاليا عدد موظفي الوكالة القضائية للمملكة 173 موظفا، يشكل العنصر النسوي نصفه. و يعمل 70% من موظفي الوكالة القضائية للمملكة على معالجة ملفات المنازعات بينما يزاول 30% منهم وظائف الدعم. هذا و تبلغ نسبة التأطير ما يقارب 80%.

وتتوفر الوكالة القضائية للمملكة، في إطار تحديث طرق عملها و تدبيرها، على نظام معلوماتي مندمج لتدبير ملفات المنازعات SIGILE يعد ركيزة أساسية للتدبير اليومي لملفات المنازعات و إصدار مختلف الإحصائيات المتعلقة بتدبير هذه المنازعات.

كما أن المعدات الخاصة بالمعلومات (الحواسيب، آلات الطبع،...) مععمة على كافة موظفي الوكالة القضائية للمملكة.

■ مشروع 2 : تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية

يعتبر المخطط الاستراتيجي للمفتشية العامة للمالية برسم سنة 2017-2021 خارطة طريق تركز على تعزيز الإنجازات السابقة في مجالات تدخل الهيئة و الانخراط في التوجهات التي حددها المخطط الاستراتيجي للوزارة برسم نفس الفترة. وهكذا ينبنى هذا المخطط على الركائز التالية :

- تطوير مهام تدقيق نجاعة الأداء و تقييم السياسات و البرامج العمومية ؛
- تقوية مهام التفتيش والتدقيق ذات العلاقة بالمداخل العمومية ؛
- الاسهام في الوقاية من الفساد عبر توطيد التعاون مع مختلف الشركاء المعنيين؛
- تعزيز القوة الإقتراحية للمفتشية العامة للمالية من خلال إنجاز دراسات وأبحاث؛
- تطوير نظام جديد لتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية والواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية؛
- العمل على إجراء تقييم سنوي لنظام و استقبال المرتفقين و مستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل مصالح الوزارة ؛
- مواصلة الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية و نظيراتها بالدول الإفريقية.

و خلال سنة 2019 سيتم إنجاز مشاريع هامة تهدف تحقيق المرامي التالية :

- إنجاز برنامج العمل المسطر خاصة مهام افتتاح نجاعة الأداء وذلك تفعيلًا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- التطرق بالمنهج للجانب المتعلق بالمداخل خلال المهام المنجزة ؛
- تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في التقارير و إعداد تقرير يوجه للسيد وزير الاقتصاد و المالية ؛
- تتبع مآل الشكايات الواردة على المفتشية العامة للمالية من وسيط المملكة و ذلك عبر نظام معلوماتي وضع لهذا الغرض ؛
- الافتتاح السنوي لنظام استقبال المرتفقين مصالح الوزارة؛
- بدء العمل بالنظام المعلوماتي الخاص بالمهام و الذي يوفر التتبع الحيني لإنجاز المهام؛
- تقوية الموارد البشرية للهيئة وتعزيز قدراتها عبر التكوين.

■ مشروع 3 : تدبير الموارد

أهم محددات النفقات المتعلقة بالمشروع "دعم وقيادة" تهم الاجراءات التالية :

محددات نفقات الاستثمار:

بناء وتهيئة المباني:

- تشييد المبني المخصص لإيواء موظفي الإدارة المركزية (المبني الموجود مقره بزقة طرابلس) بمبلغ 3 م د؛
- أشغال التهيئة و الإقامة المرتبطة بمباني الإدارة المركزية بمبلغ 2 م د؛
- شراء عتاد و أثاث المكتب المخصص لموظفي الإدارة المركزية بمبلغ 8.5 م د
- شراء العتاد التقني الخاص بمطبعة الادارة المركزية و بمركز البيانات بمبلغ 6 م د.

المعلومات:

- تقوية سعة مركز بيانات الوزارة (Datacenter) و دعم معداته التقنية (الكهربائية و التبريد) و ذلك من أجل تقوية درجة استمرار خدمات هذا المركز و القدرة على احتواء الحاجيات المستقبلية فيما يخص تطوير النظم المعلوماتية
- اقتناء تثبيت و تركيب معدات معلوماتية لمركز بيانات الوزارة (منصة موحدة و نظام سحابي خاص) من اجل مساندة تعميم النظام المعلوماتي بالإضافة الى اقتناء حواسيب مكتبية
- اقتناء ووضع حلول لدعم درجة تأمين النظم المعلوماتية للوزارة، بالإضافة إلى اقتناء نظام لتدبير الأرشيف الإلكتروني للوثائق.
- المواكبة التقنية لمشاريع تطوير التطبيقات مع ازالة الطابع المادي للإجراءات الادارية :
- وضع نظام معلوماتي لتتبع مشاريع التمويل الخارجي للمشاريع العامة
- نظام تدبير الموارد
- وضع نظام معلوماتي جغرافي
- التحويل الرقمي لعمليات المراقبة المالية

محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة:

التكوين:

تطوير احترافية موظفي وزارة الاقتصاد والمالية في مهن الوزارة، و "المهن الجديدة" و "المهن المساندة" من خلال التدريبات القصيرة المدة الرامية إلى رفع مستوى الموظفين للاستجابة لمتطلبات العمل. وقد خصص لذلك مبلغ إجمالي يقدر ب 13 م د ؛

- تنمية القدرات التديرية والسلوكية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، بمبلغ إجمالي قدره 4 م د؛
- تطوير خبرات موظفي وزارة الاقتصاد والمالية من خلال دورات تدريبية متوجهة بشهادة في المجالات المتعلقة بالإدارة المالية والإدارية والمحاسبية والتدقيق والمراقبة وتحصيل الديون، وإدارة الكفاءات والمهارات، وتكوين الأعضاء الممثلين في المجالس الإدارية للشركات العامة بمبلغ إجمالي قدره 5 م د ؛
- مواكبة الإصلاحات، وعلى وجه الخصوص ، القانون التنظيمي الجديد لقانون الموازنة ، وميزانية مقاربة النوع ، وتدبير الاستثمار العام و كذا دعم المسار المهني لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال دورات تدريبية متوجهة بشهادة و ذلك بمبلغ إجمالي قدره 3.5 م د.

نفقات مختلفة:

- اكتراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة بمبلغ 1 م د؛
- صيانة و إصلاح مباني الإدارة المركزية بمبلغ 4.5 م د؛

- اشتراك و توثيق (الانخراط من أجل الولوج لقواعد المعطيات، شراء وإنخراط في الجرائد والمجلات ومختلف المنشورات) بمبلغ م د 6؛
- حراسة المباني الإدارية الخاصة بالإدارة المركزية بمبلغ م د 4 ؛
- شراء لوازم للعتاد المعلوماتي الخاصة بالإدارة المركزية بمبلغ م د 3.5
- مصاريف تنظيم ومعالجة الأرشيف بمبلغ 0.9م د.

- مشروع 4 : تقوية القدرات ودعم الشراكة
- مشروع 5 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين
- مشروع 6 : الدراسات والهندسة والابتكار البيداغوجي
- مشروع 7 : دعم أئمنة
- مشروع 8 : إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في منح الإعانات
- مشروع 9 : إعانة للمنظمات ذات الطابع الصحي
- مشروع 10 : إعانة للهيئات ذات الطابع الثقافي والرياضي
- مشروع 11 : نفقات غير موزعة
- مشروع 12 : تخفيضات واستردادات

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

■ مشروع 1 : ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة

سيعرف هذا المشروع خلال سنة 2019 إنجاز عدة مشاريع :

- صيانة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الدين وتدبير الخزينة والذي يقدر ب 4 ملايين درهم؛
- نظام تدبير المعطيات وتتبع السوق الثانوية لسندات الخزينة 3 ملايين درهم.

إن نظام السوق الثانوية لسندات الخزينة المستعمل حالياً من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية لم يعد يلبي حاجيات مستعمليه سواءً من حيث تدبير أو معالجة معطيات هذا السوق، إذ أن تطور نظم المعلومات المستعملة من طرف MAROCLEAR ومديرية الخزينة وذا تنوع المصادر جعلاً من هذا النظام نظام متجاوز عنه لأنه ل يمكن من تدبير سوى جزء محدود من المعطيات. بالإضافة الى ذلك، فالشروع الرسمي بإشهار أثمان سندات الخزينة عبر منصة التداول الإلكتروني (E-bonds MAROC) والتي أعطى السيد الوزير انطلاقتها يوم 12 يناير 2015 ، وتفعيل العمل بالاتفاقية الجديدة التي توّطر علاقة

مديرية الخزينة مع البنوك و سطاء قيم الخزينة في 12 أكتوبر 2015 استوجبا من مدبري الدين تقييم يومي لنشاط البنوك و سطاء قيم الخزينة في السوق الثانوية ومراقبة مدى احترامهم لبنود هذه الاتفاقية.

وبذلك، أصبح من اللازم تعويض هذا النظام بأخر جديد لتدبير ومعالجة جميع المعطيات المتوفرة ولتمكين مديرية الخزينة من الأدوات

اللازمة لمراقبة أمثل للسوق:

- تجهيز مديرية الخزينة و المالية الخارجية بمنصات Bloomberg هو تمكين المكلفين بعمليات الدين من القيام بمهام مراقبة السوق الوطنية والدولية. و مع تطور أدوات و اليات الدين أصبحت هذه المنصات أداة لتتبع للعروض الإلكترونية لأذونات الخزينة EBOND ولتغذية نظام TADBIR بطريقة مباشرة. ولهذا أصبح من الضروري تزويد هذه المديرية بمنصتين إضافيتين ل Bloomberg.
- تطوير دليل المستثمر في الأوراق المالية السيادية بالعملة المحلية (0.5 مليون درهم)

■ مشروع 2 : دعم السياسة الميزانية

لقد أضاف القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13 مجموعة من التدابير الجديدة من أجل تحديث تسيير المالية العمومية وذلك من خلال استحداث تصنيف ميزانياتي قابل للبرمجة، واعتماد منهجية ناجعة للأداء وتفعيل البرمجة المتعددة السنوات.

وسعيها منها لدعم تنزيله، فإن مديرية الميزانية بادرت بتصميم وتطوير ونشر نظام معلوماتي موجه للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بالإضافة الى المؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بغية دعم مندمج للمهام المتوخاة منها.

ويغطي هذا النظام الجديد "ebudget 2"، والذي تم تفعيل جزئه الأول، الحاجيات المهنية التالية :

- إنشاء مشاريع نجاعة الأداء (PDP) وإعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (PBT)؛
- دعم إعداد مشروع قانون المالية من خلال بلورة رسائل التأطير الميزانياتي، تتبع لجان الميزانية، التحكيم الميزانياتي وإدراج المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية؛
- إعداد الكراسات الميزانية وفقاً للتصنيف الميزانياتي الجديد؛
- دعم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات لكل قطاع وزاري؛
- إحداث جداول المطابقة.

وفي هذا الصدد، يتم تدبير هذه الوظائف الجديدة اعتماداً على المرجع الجديد في الميزانية (التصنيف : الباب - الفصل - البرنامج - الجهات - المشاريع / العمليات - السطور الميزانية) في احترام تام لجوانب وشروط الأمن المعلوماتي.

ويتوخى الجزء الثاني من النظام "ebudget 2" تعزيز وتحسين ادائه وجودته على ضوء تجربته خلال السنة الأولى من العمل، كما يهدف هذا النظام الى :

- تغطية وظائف جديدة تتعلق بتتبع التعديلات التي تجرى على مشروع قانون المالية في غرفتي البرلمان؛
- تقييم نفقات الموظفين (كتلة الأجور) ؛
- مساندة الأشغال المتعلقة بالرؤية الجديدة لوزارة الاقتصاد والمالية في إدارة السياسات العمومية؛

أما بخصوص ميزانيات المنشآت والمؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة، فسيتم إدراجها في أفق سنة 2020.

وسيتم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد على بنية تحتية حديثة لضمان مرونة النظام وجاهزيته العالية. كما سيتم تفعيله، في شبكة معلوماتية خاصة ومؤمنة ومنفصلة عن شبكة الانترنت المحلية.

■ مشروع 3 : دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية

نفقات التسيير

التكوين : دورات تدريبية لفائدة أطر ومسؤولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية لتنمية المهارات والخبرات وتعزيزها.

بالنسبة لسنة 2019، تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع 445000 درهم مع احتساب الرسوم ، من أجل تغطية 4 دورات تدريبية يستفيد من كل دورة، مجموعة من الأطر تتكون من 15 شخصاً، أي ما مجموعه 90 شخصاً و يتعلق الأمر ب :

- الاقتصاد القياسي للبيانات 100000 : درهم مع احتساب الرسوم؛
- تقييم الآثار الاقتصادية للمالية التشاركية بالمغرب 75000 : درهم مع احتساب الرسوم؛
- إعداد المؤشرات الاقتصادية المتطورة: 010000 درهم مع احتساب الرسوم؛
- استخراج البيانات: 75000 درهم مع احتساب الرسوم؛

الانخراط في المنظمات الدولية :

تكاليف الانخراط في عدد من ورشات العمل لمجموعة من الهيئات الدولية من أجل بناء القدرات وخلق مجموعة من الخبرات المتعلقة بالمهام الرئيسية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية.

المبلغ المخصص لهذا المشروع هو مليون درهم مع احتساب الرسوم وهذا المبلغ هو مساهمة الوزارة في برنامج سلسلة القيمة العالمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

نققات الاستثمار:

يتعلق الأمر بتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2019 يهم بشكل رئيسي مجموعة من المشاريع الجارية ، لإنشاء أنظمة معلوماتية ، تتسطر على النحو التالي:

(1) تصميم، تطوير وتنفيذ نظام صنع القرار لإنتاج التقارير ولوحات القيادة الخاصة بمديرية الدراسات والتوقعات المالية:

الخدمات المطلوبة في إطار المشروع هي:

- دراسة الوضعية الحالية وتحليل الاحتياجات
- التصميم التفصيلي وتنفيذ نماذج المعطيات ؛
- تطوير التقارير ولوحات القيادة التقريرية ؛
- الاختبار، الاستلام ، التنفيذ والمساعدة على استعمال نظام صنع القرار الجديد.

الهدف من هذا المشروع هو تصميم، تطوير وتنفيذ نظام صنع القرار لإنتاج التقارير ولوحات القيادة الخاصة بمديرية الدراسات و التوقعات المالية ، تغطي اعتمادات هذا المشروع خدمات تصميم وتطوير وتنفيذ نظام صنع القرار لإنتاج التقارير ولوحات القيادة بالإضافة إلى خدمات التكوين والصيانة ذات الصلة، مدة هذا المشروع هي 12 شهرا بين عامي 2018 و ،الاعتمادات المطلوبة في عام 2019 بخصوص هذا المشروع هي 470 400 درهم مع احتساب الرسوم 2019.

(2) اقتناء، تركيب، إعداد، تطوير وتنفيذ نظام معلومات جغرافي "سيغ" لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالإضافة إلى خدمات التكوين والصيانة ذات الصلة.

الخدمات المطلوبة في إطار المشروع هي:

- تحديد النطاق، دراسة الوضعية الحالية وتحليل الاحتياجات ؛
- دراسة التقارب والموصفات الوظيفية لتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية الجديد ؛
- تركيب، إعداد، تطوير، اختبار واستلام نظام المعلومات الجغرافية الجديد
- تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية المستهدف وتقديم المساعدة على استغلاله لموظفي مديرية الدراسات و التوقعات المالية.

الهدف من هذا المشروع هو اقتناء، تركيب، إعداد، تطوير وتنفيذ نظام معلومات جغرافي "سيغ" لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالإضافة إلى خدمات التكوين والصيانة ذات الصلة.

تغطي اعتمادات هذا المشروع خدمات اكتساب، تركيب، إعداد، تطوير وتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية بالإضافة إلى خدمات التكوين والصيانة ذات الصلة.

سيتم تنفيذ هذه الاعتمادات في غضون 12 شهراً ما بين 2018 و 2019.

الاعتمادات المطلوبة في عام 2019 لهذا المشروع هي 240 200 درهم مع احتساب الرسوم.

■ مشروع 4 : تسيير محافظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية

التكوين:

سيتم إنجاز عمليات التكوين التالية:

- طرق وآليات تتبع النجاعة ، التدبير المالي، التدبير المحاسباتي ،الحكامة والمواكبة ،منهجية التدقيق، تدبير خزينة المؤسسات.

الدراسات العامة::

يتم تحديد برنامج تقديري للدراسات العامة نظرا لضرورة تقديم كل سنة، لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق، لموافقة رئيس الحكومة. حيث تمت برمجة عدة عمليات التدقيق تهم ما يلي :

- التدقيق العملياتي والتدبيري للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان،
- التدقيق العملياتي والتدبيري للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية،
- التدقيق المؤسساتي و البنوي لمركزية الشراء و التنمية الاقتصادية لمنطقة تافيلالت و فكيك،
- التدقيق العملياتي و التدبيري لشركة النقل الحضري لمدن الرباط سلا و تمارة،
- التدقيق التدبيري للادماج السكن،
- التدقيق الاستراتيجي لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق،
- التدقيق التدبيري للمكتبة الوطنية للمملكة،
- التدقيق المؤسساتي، العملياتي والتدبيري للوكالة الوطنية للتأمين الصحي،
- التدقيق العملياتي والتدبيري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

المعلومات:

تمت برمجة العمليات التالية:

- صيانة النظام "مسار- المساعدة على اتخاذ القرار" تجديد الأجهزة المعلوماتية
- إرساء حل معلوماتي لنسخ المعطيات الحساسة في حواسيب المسؤولين
- مرجع التدبير لمديرية المنشآت العامة والخصوصية
- مخطط استمرارية العمل واجراءات تدبير الأزمات
- تأهيل الشبكة المعلوماتية الداخلية
- إرساء البوابة التشاركية.

الخصوصية:

برنامج الخصوصية للفترة الممتدة ما بين 2018-2020 فهو كالتالي:

5 مشاريع في 2018

5مشاريع في 2019

4 مشاريع في 2020

- مشروع 5 : برامج ومشاريع التنمية المدرجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية
- مشروع 6 : إعانات و مساعدات مالية على شكل سلف مخول لشركات الأمين
- مشروع 7 : استرجاع الضمانات المودعة
- مشروع 8 : مدفوعات
- مشروع 9 : نفقات غير موزعة
- مشروع 10 : بناء المركز الاستشفائي بأكادير
- مشروع 11 : بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط
- مشروع 12 : بناء المركز الاستشفائي بطنجة
- مشروع 13 : تجهيز المركز الإستشفائي محمد السادس بمراكش
- مشروع 14 : تجهيز للمركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة
- مشروع 15 : إدماج مقارنة النوع الاجتماعي
- مشروع 16 : المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية
- مشروع 17 : منح المساعدات
- مشروع 18 : المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص ذوي الاحتياجات
- مشروع 19 : تخفيضات واستردادات
- مشروع 20 : مدفوعات لفائدة النساء
- مشروع 21 : مدفوعات لفائدة الأطفال
- مشروع 22 : مساهمات

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

■ مشروع 1 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تغطي اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة العمليات التالية:

- عمليات مختلفة لصيانة وإصلاح المباني الإدارية الخاصة بالمديريات الجهوية والإدارة العامة بحوالي 11 مليون درهم
- الاعتمادات المخصصة لصيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب بحوالي 1 مليون درهم.
- الاعتمادات المخصصة لصيانة وإصلاح عتاد المعلومات بحوالي وصيانة نظام تعميم معدات تكنولوجيا المعلومات. BADR مليون درهم و تتعلق خصوصا بصيانة النظام المعلوماتي 4
- عمليات صيانة وإصلاح المنشآت والتجهيزات والعتاد التقني بحوالي مليون درهم. 3.5

محددات نفقات الاستثمار:

تغطي اعتمادات الاستثمار العمليات التالية:

البناء والتهيئة:

- مشاريع مختلفة لتشييد المباني و التهيئة بحوالي 18 مليون درهم بتعلق خصوصا بالعمليات التالية:
 - تشييد وبناء مقر المديرية الإقليمية للحسيمة.
 - تشييد توسعة مقر المديرية الجهوية للجنوب.
 - تشييد مستودع لتخزين السلع المصادرة بمكناس.
 - تحديث المستودعات المخصصة للسلع المصادرة.
 - تركيب نظام مراقبة الدخول بمقر المديرية الإقليمية للناظور والحسيمة ومكتب أحفير.
 - تحديث وتأمين شبكة الكهرباء بمقر المديرية الإقليمية للقنيطرة.
 - أشغال تهيئة مصالح الجمارك بالمحمدية.

شراء العتاد :

- نفقات مختلفة لشراء عتاد واثاث المكتب و تقدر بحوالي 2 مليون درهم.
- نفقات تتعلق بشراء العتاد التقني و تقدر بحوالي مليون درهم. 3

■ مشروع 2 : محاربة الغش الجمركي

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تغطي اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة العمليات التالية:

- عمليات مختلفة لصيانة وإصلاح التجهيزات واللوازم الخاصة بالأمن والمراقبة ووسائل شحن معدات الإرسال بحوالي 11 مليون درهم.
- نفقات مختلفة لشراء لباس أعوان الجمارك الملزمين بارتداء زي الجمارك بحوالي 3 مليون درهم.

محددات نفقات الاستثمار:

تغطي اعتمادات الاستثمار العمليات التالية:

شاريع مختلفة لتشييد المباني و التهينة بحوالي 1 مليون درهم تتعلق خصوصا بالعمليات التالية:

- تشييد بناية فرق الجمارك ومستودع لتخزين السلع المصادرة بعين عودة.
- تشييد تكتة الجمارك بالمعبر الحدودي بالكركرات.

شراء العتاد :

- نفقات مختلفة تخص التخميم و اقتناء عتاد السد بحوالي 1 مليون درهم.

■ مشروع 3 : تبسيط المبادلات

المعلومات

لا اعتمادات المخصصة للمعلومات بمبلغ يقدر بحوالي 4. مليون درهم و تتعلق خصوصا بالعمليات التالية:

- شراء وتركيب العتاد المعلوماتي، شراء برامج وبرانيم معلوماتية، مساعدة تقنية من أجل تطوير الحلول والمنصات المعلوماتي، شراء العتاد التعليمي.

■ مشروع 4 : برنامج التعاون المغربي الاوروبي ميديا

■ مشروع 5 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين

■ مشروع 6 : تبسيط المبادلات

■ مشروع 7 : محاربة الغش الجمركي

■ مشروع 8 : نفقات غير موزعة

برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

■ مشروع 1 : الإنتاجية وظروف العمل

يمكن تلخيص أهم محددات النفقات لمشروع الإنتاجية وظروف العمل فيما يلي:

ميزانية التسيير:

- تدبير الوعاء العقاري و تشمل جميع النفقات المتعلقة بتأجير المباني الإدارية وما يرتبط بها من ضرائب وعقود خدمات الصيانة والأمن والحراسة والتنظيف والتي يبلغ عددها أزيد من 30 عقدا تهم مقرات المصالح المركزية و الخارجية بمبلغ إجمالي يصل الى 9.7 مليون درهم
- النفقات المتعلقة بالمعدات والأثاث المكتبية وتتعلق خاصة بصيانة وإصلاح الأثاث والمعدات المكتبية اللوازم المكتبية ومواد الطبع والورق و المطبوعات ، وكذلك شراء لوازم للعتاد المعلوماتي وتصل هذه المصاريف الى 1.7 مليون درهم
- مستحقات الماء والكهرباء لمجموع المصالح المركزية و الخارجية والتي تمثل 7.9 مليون درهم
- المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات فيما يخص اصلاح وصيانة السيارات وشراء الوقود والزيت ومصاريف نقل الأثاث والعتاد والتي تبلغ 0.8 مليون درهم.

ميزانية الاستثمار:

- نفقات الدراسات وأشغال بناء وتأهيل العديد من المراكز المحاسبية الموزعة على الصعيد الوطني بمبلغ إجمالي يفوق 6.7 مليون درهم و تغطي هذه الاعتمادات أشغال بناء قبضة العيون سيدي ملوك بالإضافة الى قبضة و خزينة تيط مليل وانهاء أشغال بناء قبضة حد سواالم وكذلك دراسات التهيئة واشغال متنوعة لتأهيل العديد من المباني الادارية على الصعيد الوطني مثل قبضات أكوراي وعين تاوجطاط.

■ مشروع 2 : تنفيذ نفقات الدولة

يضم هذا المشروع بالأساس :

- مصاريف النقل والتنقل، وتضم تكاليف نقل الأموال والقيم وتعويزات نقل و تغيير الإقامة للموظفين داخل المغرب وخارجه والتي تصل الى 6 000 000.
- المصاريف الخاصة بالأعوان المحاسبين المعيّنين بالسفارات والتمثليات الدبلوماسية للمغرب بالخارج والتي تبلغ 6 700 000.
- الصيانة والإصلاح، وتغطي النفقات المتعلقة بصيانة وإصلاح عتاد المعلومات ، صيانة البرامج والمنظومات والحلول المعلوماتية وتبلغ 7 700 000.
- الاعتمادات المرصودة لرسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية (6 000 000) والخطوط والقنوات المتخصصة (6 000 000) والرسوم البريدية ومصاريف المراسلات (9 800 000)
- التكوين و يضم نفقات ومصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب و المؤتمرات والمشاركة فيها بمبلغ 800 000.

وبخصوص ميزانية الاستثمار يضم :

- شراء وتركيب العتاد المعلوماتي باعتماد 4 000 000.
- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج لنفقات GID حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 3 000 000.

■ مشروع 3 : تدبير المالية المحلية والتحصيل

و يتعلق هذا المشروع بما يلي :

- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج للإيرادات GIR حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 2 520 000.

■ مشروع 4 : مسك المحاسبة العمومية

و تتمثل أهم محددات نفقاته بخصوص ميزانية التسيير في :

- الصيانة والإصلاح، وتغطي النفقات المتعلقة بصيانة وإصلاح عتاد المعلومات ، صيانة البرامج والمنظومات والحلول المعلوماتية وتبلغ 1 500 000.
- التكوين و يضم نفقات ومصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب و المؤتمرات والمشاركة فيها بمبلغ 1 100 000.

وأهم محددات نفقاته بخصوص ميزانية الاستثمار في :

- المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير ونظام المحاسبة العمومية « PCE » حيث يبلغ الاعتماد المخصص له 2 500 000.

■ مشروع 5 : دعم المهام

■ مشروع 6 : دراسات عامة

■ مشروع 7 : إدخال المعلومات

■ مشروع 8 : تجديد حضيرة السيارات

■ مشروع 9 : تهيئة و ترميم البنايات

■ مشروع 10 : إتمام بناء المركب الإداري بحي الرياض

■ مشروع 11 : الرباند

■ مشروع 12 : نفقات غير موزعة

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

■ مشروع 1 : جودة الخدمة

أهم محددات النفقات المتعلقة بالمشروع " جودة الخدمة:

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

التحملات العقارية

- أكثراء البنائيات وتحملات تابعة : 9 مليون درهم تتعلق خاصة بالإدارة المركزية ؛ جهة الرباط-سلا-القنيطرة ؛ جهة سوس-ماسة ؛
- مصاريف حراسة المباني الإدارية: 2 مليون درهم خاصة بالإدارة المركزية؛

المعلومات

- شراء لوازم العتاد المعلوماتي : 3 مليون درهم ؛
- صيانة برامج وحلول معلوماتية: 10 مليون درهم ؛

محددات نفقات الاستثمار:

بناء وتهيئة المباني:

- تهيئة مقر المصالح الجبائية بتمارة : 11 مليون درهم ؛
- تنميط أعمال التهيئة لمقر المديرية الجهوية بالرباط : 5 مليون درهم .

المعلومات:

- اقتناء الأجهزة المكتبية : 11 مليون درهم ؛
- اقتناء القاعدة المادية لتسيير الحسابات المميزة: 4 مليون درهم ؛
- تدقيق السلامة: 2 مليون درهم ؛
- اقتناء برنامج المعلومات الأمنية وإدارة الأحداث: 2 SIEM مليون درهم ؛
- اقتناء رخصة الزبناء لولوج الخوادم للمراسلات الإلكترونية: 2 مليون درهم ؛
- اقتناء قاعدة نظام معلومات صنع القرار : 2 SID مليون درهم .

■ مشروع 2 : الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش

أهم محددات النفقات المتعلقة بالمشروع " الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش:

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

اتصال وإعلام:

- مصاريف الرسوم والمراسلات البريدية: 21 مليون درهم؛

- رسوم ومستحقات لاستعمال الخطوط والقنوات المتخصصة: 11 مليون درهم.
- رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية: 3 ملايين درهم.

محددات نفقات الاستثمار:

المعلومات:

- اقتناء برنامج المضاد للفيروسات الإلكترونية: 2 مليون درهم.

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

■ مشروع 1 : ظروف العمل

يندرج مشروع " ظروف العمل " في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- ضمان السير العادي لمختلف المصالح؛
- صيانة وتأهيل مواقع العمل وتزويد المصالح بأثاث المكتب وبالمعدات اللازمة.

وتقدر الاعتمادات المتوقعة لهذا الجانب برسم سنة 2019 بـ 22 مليون درهم منها 14 مليون درهم مخصصة للتسيير و 7 مليون درهم للشق الخاص بالاستثمار. يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات، تتمحور أهمها في ما يلي:

* بالنسبة لميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة):
تحميلات عقارية:

- صيانة، إصلاح، و حراسة المباني الإدارية : 8 مليون درهم ؛
- مستحقات الماء و الكهرباء: 2 مليون درهم؛
- اكتراء البنايات الإدارية على مستوى 3 مواقع (تازة وكلميم و العيون) : 0.5 مليون درهم.

حظيرة السيارات:

- صيانة و إصلاح و شراء الوقود: 1 مليون درهم.
- * بالنسبة لميزانية الاستثمار:
تهيئة المقرات:

- إصلاح وتثبيت الرخام على مستوى الواجهة الخارجية للإدارة المركزية: 0.9 مليون درهم ؛
- أشغال التهيئة و تحسين الفضاءات على صعيد مقر المصالح الخارجية: 2 مليون درهم ؛
- شراء سيارات المصلحة: حوالي 3 مليون درهم.

تجديد المعدات و أثاث المكتب:

- شراء عتاد و أثاث المكتب على صعيد مقر الإدارة المركزية، و المصالح الخارجية: 1 مليون درهم.

■ مشروع 2 : دعم تدبير الملك الخاص للدولة

يرتكز مشروع دعم تدبير الملك الخاص للدولة على:

- مساندة مختلف الهياكل في أداء مهامها (النقل، التنقل، رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة للشبكة، الاتصالات، الصيانة المعلوماتية، التكوين ودعم الموارد البشرية...);
 - إنجاز أورش التحديث التي تم إطلاقها ولا سيما تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأمالك الدولة وتقدير الاعتمادات المتوقعة لهذا الجانب برسم سنة 2019 بـ 16.7 مليون درهم منها مليون 9 درهم مخصصة للتسيير ومليون درهم 7 للشق الخاص بالاستثمار.
- و يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات، تتمحور أهمها في ما يلي:

* بالنسبة لميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة):

نفقات متعلقة بالنقل والتعويضات والاستقبال

- تعويضات التنقل، تعويضات المهمة، مصاريف نقل الموظفين و الإيواء: 1 873 000 درهم.

الإتصال والإعلام:

- رسوم و مستحقات المواصلات اللاسلكية: 953 100 درهم؛
- رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة: 1 250 000 درهم.

* الصيانة و الإصلاح الخاص بالمعلومات:

- صيانة و إصلاح عتاد المعلومات : 1 400 000 درهم؛
- اكتراء العتاد والبرامج المعلوماتية: 2 010 000 درهم.

* بالنسبة لميزانية الاستثمار:

- شراء و تركيب العتاد المعلوماتي : 3 150 000 درهم؛
- شراء برامج و برانيم معلوماتية : 4 700 000 درهم؛
- صيانة البرامج و المنظومات و الحلول المعلوماتية: مليون درهم 4.6.

■ مشروع 3 : عمليات مختلفة

■ مشروع 4 : تعويضات

■ مشروع 5 : إرجاع وتسوية الديون

■ مشروع 6 : مصاريف متعلقة بتدبير و تصفية الأملاك المخزنية

■ مشروع 7 : تجهيز الأملاك المخزنية

- مشروع 8 : نفقات غير موزعة
- مشروع 9 : اقتناءات عقارية
- مشروع 10 : تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية
- مشروع 11 : بناء إقامات في ملك الدولة
- مشروع 12 : دراسات متعلقة بإنجاز العقارات
- مشروع 13 : أشغال كبرى للبنىات التي هي في ملك الدولة
- مشروع 14 : إرجاعات
- مشروع 15 : دفعات
- مشروع 16 : برنامج الإنجازات العقارية بالخارج
- مشروع 17 : نظام المعلومات المتعلق بتسيير الملك الخاص للدولة
- مشروع 18 : الأحكام القضائية و القرارات الإدارية